الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: المالية و المحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين

-بن عربية مختارية

-عفيف العالية

تحت عنوان:

دور حصيلة الرسم على القيمة المضافة في تمويل الانفاق العام في الجزائر من 2015 إلى 2021

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أعضاء لجنة المناقشة

دويس عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
عبد الهادي مختار	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومناقشا
بوحركات بوعلام	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكـــــــــــــــــــر وتقديـــــــر

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وبعده أتقدم بجزيل الشكر

للأستاذ الدكتور" عبد الهادي مختار"

الذي أشرف على هذا البحث

ولم يبخل علينا بتوجيهاته.

كما اشكر السيدة" حميدة شرشاب"

موظفة في مفتشية الضرائب علي معاشي – تيارت–

التي ساعدتنا في دراستنا بمعلومات قيمة

واشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

ولو بكلمة طيبة

والى كل من سعى في سبيل الله الى نشر العلم وتعليم أصوله.

الاهـــــــداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل الله ومنه

الى كل العائلة الكريمة "بن عربية" التي ساندتني ولا تزال

وبالأخص الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

وجعلهم لي سراجا منيرا

والى اخوتي حفظهم الله

وكل احباب والأصدقاء

وزملاء الدراسة.

اهدي هذا العمل المتواضع الى قسم علوم المالية ومحاسبية

بن عربية مختارية

إهداء

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

"وبالأخص "أمي وأبي

إلى رفيقات المشوار التي قاسماني لحظاتهم

وإلى كل قسم الإدارة المالية والمحاسبة

العالية

فهرس المحتويات

مقدمـــة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للرسم على القيمة المضافة والانفاق العام

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية الرسم على القيمة المضافة..... 8

المطلب الأول: تعريف الرسم على القيمة المضافة وخصائصها وأهدافها 8

المطلب الثاني: قواعد فرض رسم على القيمة المضافة ومعدلاتها 12

المطلب الثالث: مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة وحق الاعفاء والاسترجاع.....16

المبحث الثاني: عموميات حول الانفاق العام 21

المطلب الأول: تعريف الانفاق العام عناصره و محدداته 21

المطلب الثاني: ضوابط الانفاق العام وتفسير أسباب تزايده 25

المطلب الثالث: تقسيمات الانفاق العام وآثاره 28

المبحث الثالث: الرسم على القيمة المضافة كأحد مصادر تمويل الانفاق العام.....34

المطلب الأول: مصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر 34

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الرسم على القيمة المضافة 38

المطلب الثالث: سبل تنمية مصادر الانفاق العام.....44

الفصل الثاني: الرسم على القيمة المضافة وتمويل الانفاق العام في الجزائر 2015 2021

تمهيد 46

المبحث الأول: تطور حصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة في الجزائر 2015 2021 47

المطلب الأول: تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة 47

المطلب الثاني: مدى مساهمة الرسم على القيمة المضافة في تمويل الانفاق العام 49

المطلب الثالث: مقارنة مساهمة الرسم على القيمة المضافة في بعض المؤشرات.....53

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر من2015 الى 2021 57
المطلب الأول: تطور حصيلة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2015-2021.....57
المطلب الثاني: تحليل مسار نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر2015-2021 60
المطلب الثالث: مساهمة الضرائب المباشرة والغير المباشرة في الانفاق العام خلال الفترة الممتدة من 2015 الى غاية 2021 65
خاتــمة.....69
قائــمة المــراجع.....74

قائمة الجداول

الفصل الثاني

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**تطور الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة في الجزائر ما بين 2015 2021**	47
02	**الإنجازات الرسم على القيمة المضافة الداخلي والخارجي في الجزائر ما بين 2021**	48
03	**مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الضرائب الغير مباشرة في الجزائر**	49
04	**مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الانفاق العام في الجزائر**	51
05	**تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 2021**	53
06	**نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الإيرادات الجبائية**	53
07	**تطور الإيرادات العادية في الجزائر للفترة الممتدة 2015 2021**	55
08	**تطور حصيلة النفقات العامة في الجزائر لفترة 2015-2021**	57
09	**تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من 2015-2021**	60
10	**حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال 2015 إلى غاية 2021**	63
11	**نسب مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الانفاق العام من 2015 إلى 2021**	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة**	31
02	**مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الضرائب غير المباشرة**	50
03	**مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الانفاق العام**	52
04	**مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الايرادات الجبائية**	54
05	مقارنة حصيلة الإيرادات العادية بالرسم على القيمة المضافة	55
06	**تطور حصيلة الانفاق العام في الجزائر بالمليار دج خلال الفترة 2015-2021**	58
07	**تطور الانفاق العام في الجزائر من 2015-2021**	59
08	**تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2015-2021**	60
09	**نسب مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق العام في الجزائر 2015-2021**	64

مقدمة

نظرا لعجز نظام الرسم على رقم الأعمال لمواكبة ومسايرة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق أهداف الدولة كان لابد من قيام بإصلاح جبائي جديد ومتمثل في الرسم على القيمة المضافة والذي دخل حيز التنفيذ في الجزائر سنة 1992.

كما تحتل هذه الضريبة مكانة أساسية في المالية العامة، اذ تعتبر الأداة الثانية في الاقتطاعات الاجبارية بعد الاشتراكات الاجتماعية، وضريبة الأولى من حيث المبلغ، حيث تشكل أكثر من نصف الإيرادات الضريبية للدولة وتساهم بشكل كبير في تمويل النفقات العامة التي لها أهمية بالغة لكونها احدى متغيرات الاقتصادية المهمة والأداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة في تحقيق أهدافها تنموية، اذ انها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، والدور الذي تلعبه النفقات العامة يكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال وظائفها الثلاث التي يجب مراعاتها ومن بينها التخصيص الأمثل للموارد، لذلك تعمل الدولة بشكل رئيسي على البحث عن الموارد المالية المتاحة وتخصيصها تخصيصا امثلا لتغطية نفقاتها المتزايدة، بالإضافة الى تأثيراتها المتواصلة في ظل سياسة متكاملة .اذ يدرك المتتبع لأوضاع المالية العامة في الجزائر بسهولة مدى اعتماد السلطات المالية على العائدات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل حجم الانفاق، لكن هذه السياسة المتبعة لم تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني ما دامت الموارد مرتبطة بارتفاع أسعار النفط بعيدة عن العملية إنتاجية، وعلى هذا الأساس سارعت غالبية الدول منها الجزائر الى تبني حزمة من سياسات الإصلاح في نظامها المالي والضريبي من اجل تعزيز قدرات التمويل ويعتبر الرسم على القيمة المضافة من اهم البدائل باعتباره يعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، ومن جهة أخرى مصدر تمويلي يتميز بالمرونة وفق للظروف المالية التي يمر بها الاقتصاد دون ان يؤثر على تنافسية المؤسسات المحلية.

فضمن هذا الإطار سوف نحاول معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في تمويل الانفاق العام؟

-من خلال هذا السؤال المحوري يتطلب منا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو أكبر ايراد ممول للضرائب غير المباشرة ؟

2-ما مدى تأثير الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإنفاق العام ؟

وللاجابة على هذه التساؤلات نقوم بتحديد مجموعة من الفرضيات:

1-تساهم حصيلة الرسم على القيمة المضافة بنسبة كبيرة في الضرائب غير المباشرة.

2-تساهم الضرائب المباشرة بنسبة أكبر في تمويل الانفاق العام مقارنة بالضرائب غير مباشرة

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع أسباب شخصية وموضوعية منها:

-ارتباط الدراسة بمجال التخصص

-الرغبة الشخصية في معالجة الموضوع وحداثته الموضوع المدروس واهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش يوميا

-الدور المؤثر الذي تلعبه tva في كافة المجالات الاقتصادية

-اختيارنا لهذا الموضوع راجع الى رغبتنا في اثراء معارفنا وقدراتنا والتي من شأنها ان تفيدنا في المستقبل الدراسي وكذلك في المجال العلمي.

الاهتمام الذاتي للموضوع:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الهام الذي يلعبه الرسم على القيمة المضافة في تمويله للنفقات العامة خلال الفترة 2015 2021وهذا باعتبار أن الرسم على القيمة المضافة احدى المكونات الأساسية للإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل خزينتها.

اهداف الدراسة: ان الأهداف المراد الوصول اليها من خلال هذا الموضوع تتمثل في:

-اظهار المفاهيم الأساسية للرسم على القيمة المضافة

-ابراز قواعد تأسيس الرسم على القيمة المضافة والتغيرات التي طرأت على معدلاته

-تقديم نظرة عامة حول إنفاق العام وظاهرة تزايده وأهم محدداته

-تسليط الضوء على القيمة المضافة كأحد أهم مصادر تمويل الانفاق العام

-دراسة وتحليل tva وتمويلها للإنفاق العام في جزائر2015 2021

حدود الدراسة:

-**ينحصر الإطار الزماني** لهذا البحث في الفترة 2015 2021لاعتباره يمثل بعض التغيرات في الرسم على القيمة المضافة والانفاق العام.

اما الجانب الموضوعي: يتعلق بمفاهيم الأساسية للإنفاق العام والرسم على القيمة المضافة.

الجانب مكاني: لقد تطرقت الدراسة الى توضيح دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل الانفاق العام في الجزائر.

المنهج المستخدم:

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث يمثل المنهج الوصفي في الإطار النظري للفصل الأول اما الفصل الثاني استندت الدراسة الى المنهج التحليلي والقياسي والتي من خلالها تم دراسته وتحليل المتغيرات الاقتصادية.

صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من صعوبات والمشاكل وخلال اعدادنا للموضوع واجهنا بعض العوائق منها

-نظرا للاختصار الذي تقيدنا فيه من طرف الإدارة لتحضير مذكرة تخرج وحين بحثنا والدراسة وجدنا فصلين لا تكفي للإضاحة وتعمق في موضوع الاطروحة

-صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة

-افتقار الكلية للكتب الحديثة خاصة متعلقة بالرسم على القيمة المضافة

-توفر نفس المعلومات لأكثر من مرجع

دراسات سابقة:

-محيوسي بختة شبوبية، مفتاح فايزة، تحت عنوان دراسة لدور الضرائب المباشرة في تمويل الانفاق العام في الجزائر للفترة 2000 2016عالجت فيه الباحثتان بعض النتائج من خلال دراستها في كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ابن خلدون، تيارت-، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، وبعد بحوث ودراسات توصلت الى النتائج التالية:

-يعاني هيكل الضرائب المباشرة في الجزائر عدة مشاكل خاصة إذا يتعلق الامر في كيفية تفعيلها في تنشيط وتوجيه الاقتصاد وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع

-لم يتمكن النظام الضريبي الى حد الآن من الوصول الى البساطة والشفافية والعدالة لكثرة التعديلات التي تحملها قوانين المالية كل سنة، حيث من خلال تتبع قوانين المالية سواء العادية أو التكميلية خلال الفترة 1992 الى 2016لا تكاد تخلو من تدابير ضريبية سواء تعديل أو الغاء أو استحداث

-بوعزة هاجر، حلوز خيرة ايمان، تحت عنوان الرسم على القيمة المضافة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر 2012 2018-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ابن خلدون تيارت-، قسم علوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية، وبعد بحوث ودراسات التي أجرتها هذه الباحثتان توصلت الى النتائج التالية:

-يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة فعالة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعامل من عوامل تشجيع مبادرات الاستثمارية

-عدم استقرار الرسم على القيمة المضافة وهذا من خلال التغيرات التي تحدث كل سنوات سواء تعلق الأمر بالتخفيض معدل أو رفعه

-بلعيد رحمة، بن عوالي رشيدة، تحت عنوان فعالية الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ابن خلدون تيارت-، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، حيث تم توصل الى النتائج التالية:

-تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتحقق هذه الأهداف الا بالاستخدام الأمثل لهذه النفقات

-تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر بارتفاع مستوياتها بمرور الزمن نتيجة لتوسع دور الحكومة ونشاطها في التأثير على الأداء الاقتصادي

-حديدان العيد، ساحري يوسف شاهين، تحت عنوان دراسة تحليلية للرسم على القيمة المضافة-دراسة حالة لدى خبير محاسبي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج-، قسم العلوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وجباية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني، حيث توصل الباحثان لنتائج التالية:

-ان الرسم على القيمة المضافة يطبق على غرامات التأخير، حيث أصبح مجال تطبيقه أكثر توسعا، ويمس العديد من الاوعية الضريبية

-ان تطبيق نموذج التصريحات الجبائية الالكترونية يعد أداة فعالة للوقوف في وجه المشاكل الناجمة لرسم على القيمة المضافة.

بن عزة محمد، تحت عنوان ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 2009، عالج فيه الباحث من خلال دراسته في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة ابي بكر بلقايد -، تلمسان، تخصص تسيير المالية العامة وبعد بحوث ودراسات توصل الى النتائج التالية:

-تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على المتغيرات النشاط الاقتصادي

-يعتبر ترشيد الانفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الاسراف والتبذير وضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية إنفاق

عرض خطة البحث:

ينقسم هذا البحث الى محطتين، حيث تم التطرق في الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للرسم على القيمة المضافة وإنفاق العام والذي تضمن الجوانب المحددة لكل منهما.

اما الجانب التطبيقي فقد شمله الفصل الثاني بعنوان الرسم على القيمة المضافة وتمويل الانفاق العام وتمثل في دراسة تحليلية وقياسية في الجزائر 2015-2021.

الفصل الأول

الإطار النظري للرسم على القيمة المضافة والانفاق العام

لقد سعت الجزائر الى تنويع مصادر ايراداتها من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية واحلال الجباية العادية في تغطية النفقات المستمرة التي كانت في تزايد مستمر من سنة للأخرى وذلك لعدة أسباب أهمها النمو الديمغرافي والرواج الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى بالدولة الى انتهاج سياسة الإصلاح الضريبي بداية من 1992 وتعددت أنواع الضرائب وأهمها الرسم على القيمة المضافة باعتباره أهم الضرائب الغير المباشرة وأكبر وعاء ضريبي.

ونظرا لأهمية الرسم على القيمة المضافة فهي تتميز بمفاهيم وخصائص ومجلات تجعلها الدولة من الأولويات التي تلجأ اليها في تمويل الانفاق العام.

وفي بحثنا هذا في الفصل الأول سنقوم بدراسة تعتبر شاملة حول أهم مفاهيم رسم على القيمة المضافة وإنفاق العام ولذلك سوف نتناول الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسية كتالي:

المبحث الأول: ماهية الرسم على القيمة المضافة

المبحث الثاني: عموميات حول الانفاق العام

المبحث الثالث: الرسم على القيمة المضافة كـــأحد مصادر تمويل الانفاق العام

المبحث الأول: ماهية الرسم على القيمة المضافة

تعود الفكرة الأساسية لرسم على القيمة المضافة الى رجل الاعمال الألماني وليام فون سيما نزwilhelm vonsiemens سنة1916بالمانيا والذي نادى بها آنذاك، ثم تحولت الى ضريبة حقيقية من طرف الفرنسي موريس لوريmaurice laure سنة 1952وتم تطبيقها في 01افريل1954وسرعان ما قام عدد كبير من الدول في تطبيقها وفق لظروف الاقتصادية لكل دولة.

ويعتبر الرسم على القيمة المضافة ليس من الضرائب الحديثة النشأة وانما من أقدم مصادر الإيرادات العامة حيث كان يمثل في العصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب وهذا ما جعلنا نتساءل عن ماهية الرسم على القيمة المضافة؟

المطلب الأول: تعريف القيمة المضافة وخصائصها وأهدافها

بداية وقبل إعطاء تعريف لرسم على القيمة المضافة لابد من إشارة الى فرق بين الرسم وضريبة.

أولا: تعريف الرسم والضريبة

-**تعريف الرسم:** هو عبارة عن اقتطاع نقدي يمول الخزينة العامة من قبل كل شخص يكون بحاجة الى خدمة مقدمة من طرف الدولة وان هذه الخدمة تعود عليه بالنفع الخاص، ومن خصائص الرسم على القيمة المضافة ما يلي:[1]

-مبلغ مالي تغلب عليه الصفة النقدية ولا يمنع من استفتاءه بصفة عينية

-اختيار مبدئيا يدفعه المكلف غير مجير

-يدفع للدولة ويدفع مقابل خدمة

[1] بن عمارة منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، ط2، دار هومة، الجزائر ،2011، ص21

-**تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على انها اقتطاع مالي من مداخيل الأشخاص سواء كانوا طبعيين او معنويين يلزم الافراد جبرا على دفعه نقدا للسلطة دون مقابل، وفق القواعد مقررة من اجل تغطية النفقات العامة، وتتمثل خصائص الضريبة فيما يلي:[1]

-الضريبة اقتطاع نقدي

-الضريبة تدفع دون مقابل

-الدولة مخولة قانونا فقط بفرضها

-الضريبة تدفع بشكل اجباري

-الضريبة تدفع على أساس معين

-الضريبة تدفع نهائيا ولتحقيق النفع العام.

اهم أنواع الضرائب والرسوم:[2]

-**أنواع الضرائب :**

1-ضريبة الممتلكات 2-ضريبة المبيعات 3-ضريبة الدخل

-**أنواع الرسوم:**

1-رسوم البيع بالتجزئة 2-رسوم إدارة القروض 3-رسوم مبيعات زيت السيارات

-**تعريف الرسم على القيمة المضافة:**

يعتبر هذا الرسم وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشاة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسطية للسلع

[1] بوشاشي بوعلامة، **منير القانون**، دار هومة للطباعة والنشر للتوزيع، الجزائر ،2006, ص116

1 لارا اسليم، **ماهو الفرق بين الضريبة والرسم**، نشر في 05سبتمبر 2021، موقع الانترنت رواد، اخر تحديث 07 يناير 2023، https:// rouwwad.com

والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة الى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي.[1]

-وتعرف أيضا بانها الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسطية من المواد واللوازم هي العوامل التي تدخل في انتاج هذه السلع من الأجور، الضرائب ورسوم ومصاريف مالية واهتلاكات...الخ.[2]

-اذن نستخلص ان رسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تتعلق بالقيمة المضافة يتحملها المستهلك نهائي وينفعها كلما قام بشراء سلعة او خدمة.

ثانيا: خصائص الرسم على القيمة المضافة:[3]

-يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية:

1-**هي ضريبة حقيقية:** نطرا لأنها تمس استعمال الدخل أي عملية الانفاق او الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات.

2-**ضريبة غير مباشرة:** لأنها تدفع مباشرة الى الخزينة عن طريق المستهلك النهائي الذي يعتبر المكلف الحقيقي وانما عن طريق المؤسسة التي تضمن الإنتاج وتوزيع السلع والتي تعد المكلف القانوني.

3-**ضريبة متعلقة بالقيمة:** تحسب على أساس قيمة المنتوج بغض النظر عن طبيعة المنتوج ونوعيته وكميته.

4-**ضريبة مؤسسة عن طريق ميكانيزم الدفع بالأقساط:** في كل طور من اطوار التوزيع لا يمس الرسم على القيمة المضافة الا القيمة المضافة المتعلقة بالمنتوج بحيث في نهاية الدورة لهذا المنتوج، يكون العبء الضريبي الإجمالي مساويا للرسم المحتسب على سعر البيع للمستهلك.

---

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الجبائي واشكالية التهرب**، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير-جامعة الجزائر-، أطروحة دكتورا غير منشورة، الجزائر،2002

[2] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبعيين والمعنويين-**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص123

[3] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**-مرجع سبق ذكره، ص124

5-**ضريبة ترتكز على الخصم:** في هذا الإطار يجب على المكلف في مختلف اطوار الدورة الاقتصادية ان يقوم ب:

-حساب الرسم المستحق على المبيعات او الخدمات المقدمة.

-خصم من هذه الضريبة الرسم الذي مس العناصر المكونة لسعر التكلفة.

-دفع للخزينة الفرق بين الرسم المحصل والرسم القابل للخصم.

6-**ضريبة حيادية:** الرسم على القيمة المضافة ضريبة لا تؤثر على النتيجة المكلفين القانونيين كون ان المستهلك النهائي هو الذي يتحملها فعليا.

ثالثا: اهداف الرسم على القيمة المضافة: هناك عدة اهداف تصبوا اليها القيمة المضافة ومن بين هذه الاهداف[1]

-تسهيل وتشجيع الاستثمارات من خلال تخفيض تكلفة هذه الاستثمارات

-تحسين العلاقة بين المصالح الجبائية والمكلفين.

-صعوبة تهرب المكلف بالرسم والتشجيع على مسك محاسبة منتظمة.

-سهولة تمويل الميزانية وتنفيذ المخططات المالية للدولة.

-تبسيط عملية التسيير الجبائي للمؤسسات.

-تحقيق التوازن في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات.

-تشجيع التصدير، حيث يعتبر مورد هام للعملة الصعبة من خلال تحفيز المؤسسات الجزائرية للمنافسة في الأسواق الخارجية بإلغاء العبء الضريبي الذي تحمله المنتجات الوطنية عند التصدير للخارج.

[1] بن عمارة منصور، **الر سم على القيمة المضافة**، دار هومة، الجزائر، سنة2010، ص48

المطلب الثاني: قواعد فرض الرسم على القيمة المضافة ومعدلاتها.

عرفت معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر عدة تغيرات على مر تاريخها أما تأسيسها وفرضها يخضع لقواعد أساسية حيث يختلف الحدث المنشى ء للرسم باختلاف العمليات، مما يؤثر على وعاء الرسم (أي رقم الاعمال الخاضع TVA).

أولا: قواعد فرض الرسم على القيمة المضافة:

-يخضع لقاعدتين أساسيتين:

1-**الحدث المنشى ء للرسم على القيمة المضافة:** هو الحدث الذي يولد الحقوق الجبائية للخزينة، ويتم تحصيلها بالحدث الذي يعطي للخزينة حق المطالبة بدفع الرسم وهو استحقاقية الرسم.

-حسب المادة 14: يتكون الحدث المنشى ء للرسم على القيمة المضافة من:[1]

ا-بالنسبة للمبيعات من التسليم القانوني او المادي للبضاعة.

غير ان المؤسسات التي توزع الماء الصالح للشرب فان الحدث الذي ينشئ الرسم على القيمة المضافة بصدده، يتكون من تحصيل الثمن كليا او جزئيا.

-يتكون الحدث المنشى ء للرسم من تحصيل الثمن كليا او جزئيا بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الأسواق العمومية، وفي غياب التحصيل يصبح الرسم على القيمة المضافة مستحق الأداء بعد اجل سنة ابتداء من تاريخ التسليم القانوني او المادي للبضاعة.

ب-بالنسبة للأشغال العقارية، من قبض الثمن كليا او جزئيا.

بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية في الإطار الخاص بنشاطهم يتكون الحدث المنشى ء للضريبة بالتسليم القانوني او المادي للملك الى المستفيد.

غير انه، فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقا عند انتهاء الأشغال، بعد الرسم المدفوع عند كل تحصيل، يتكون الحدث المنشى ء من الاستلام النهائي للمنشاة المنجزة.

[1] المديرية العامة للضرائب، **قوانين الجبائية**، منشورات الساحل، الجزائر,2018، ص170

ج–بالنسبة للتسليمات للذات من المنقولات المصنوعة ومن الاشغال العقارية، يتكون الحدث المنشى ء من التسليم.

د–بالنسبة للواردات، من ادخال البضاعة عند الجمارك، والمدين بهذا الرسم هو المصرح لدى الجمارك.

ه–بالنسبة للصادرات من المنتوجات الخاضعة للضريبة، بمقتضى المادة 13–ثالثا–من تقديمها للجمارك، والمدين بهذا الرسم هو المصرح لدى الجمارك.

و–بالنسبة للخدمات عموما، بقبض الثمن جزئيا او كليا، وفيما يتعلق بالحفلات والألعاب والتسليات بمختلف أنواعها يمكن ان يتكون الحدث المنشى ء للرسم، ان تعذر القبض، من تسليم التذكرة.

غير انه، يمكن ان يرفض لمقاولي الاشغال ومؤدي الخدمات بتبرئة ذمتهم حسب الخصوم، وفي هذه الحالة يتكون الحدث المنشى ء للرسم من الخصم ذاته.

2–تأسيس الرسم او القاعدة الضريبة:[1]

–القاعدة الضريبة للعمليات المنجزة بالداخل.

يعتبر أساس الفرض الضريبي كل ما يشكل المقابل المحصل عليه او الذي سيحصل عليه ممول السلع او مؤدي الخدمات، من طرف الشخص الذي له الخدمة او السلعة.

العناصر التي تحدث من القاعدة الضريبية:

–تحذف من أساس الفرض الضريبي عندما نفوتر للزبون.

التخفيضات والخصومات لسعر البيع وبذلك تحذف من أساس الفرض الضريبي.

حقوق الطوابع الجبائية لا تدمج في أساس الفرض الضريبي للرسم على القيمة المضافة.

[1] عديلة كحل السنان، كريمة زعيمن، **اليات اخضاع المكلف الجزئي للرسم على القيمة المضافة–دراسة حالة مركز الضرائب ولاية جيجل**–,مذكرة مقدمة استكمالا للمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاد يمي في علوم مالية محاسبية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–، الجزائر، ص44,ص45

-المبلغ المودع بالأمانة على الغلافات التي يجب اعادتها الى البائع مقابل تسديد هذا المبلغ لكنها تضاف الى أساس الفرض الضريبي عند عدم استرجاعها.

-المدفوعات المترتبة على النقل الذي قام به المدين نفسه لتسليم البضائع.

-ثم تحديد قواعد خاصة لتعيين أساس الفرض الضريبي فيما يخص:

عمليات البيع المتعلقة بالمنتوجات البترولية:

-في مرحلة الإنتاج، سعر البيع عند خروجه من المصنع.

-مرحلة التوزيع، وفقا لشروط البيع بالجملة، هامش البيع بالجملة.

الاشغال العقارية:

-يتكون رقم الاعمال الخاضع للرسم على القيمة المضافة من مقدار الصفقات والمذكرات او الفواتير دون التمييز بين مختلف العمليات التي ساعدت في تحقيق الاشغال باستثناء الرسم على القيمة المضافة نفسه.

عمليات التسليمات الذاتية للأموال المنقولة والعقارات:

يتكون رقم الاعمال الخاضع للضريبة من:

-بالنسبة للتسليمات لذات الأموال المنقولة، من ثمن البيع بالجملة للمنتوجات المماثلة او من ثمن التكلفة يضاف اليه ربح عادي للمنتوج المصنع.

-اما التسليمات للذات المتعلقة بالعقارات، من ثمن تكلفة الإنجاز.

أصحاب الامتيازات: يتكون المبلغ الخاضع للرسم من:

-مبلغ الإيرادات المخصوم منها الالتزام المدفوع للبلدية ان كان هؤلاء يقومون بتحصيل الحقوق لحسابهم الخاص.

-الاجر الثابت او النسبي إذا كانت الحقوق تحصل لحساب البلدية.

وكلاء النقل ووسطاء العبور:

يتكون المبلغ الخاضع للرسم من مجمل المبالغ المقبوضة من قبلهم، غير انه يمكن الخاضع للضريبة:

-مصاريف النقل عندما يقوم به الغير.

-مصاريف الشحن وتفريغ السلع.

-مصاريف التحميل.

-الحقوق والرسوم المدفوعة عند الاستيراد.

المؤسسات التابعة:

لا يتكون المبلغ الخاضع للرسم من ثمن البيع للمؤسسة التابعة للشركة او التاجر المشتري الذي يملك نسبة من راس مال المؤسسة التابعة مباشرة او من الأشخاص الوسطاء او التي يمارس فيها مهام من بينها اتخاذ القرارات، ولكن يتكون المبلغ الخاضع للرسم من ثمن البيع المطبق من طرف الشركة او التاجر المشتري سواء كان غير خاضع او معفى من الرسم على القيمة المضافة.

المجزؤون للأراضي وتجار الأملاك العقارية والمتاجر:

يتكون رقم الاعمال الخاضع للرسم من الفارق بين ثمن البيع وثمن الشراء زائد المصاريف والحقوق والرسوم المسددة من طرف المقتني ماعدا الرسم على القيمة المضافة.

ا-بالنسبة للعمليات التي تتم عند الاستيراد:

-يشكل أساس الفرض الضريبي من الثمن المدفوع او للدفع من طرف المرسل له مضاف اليه بعض مصاريف النقل والتامين للرسوم والرسوم الإضافية والجمركية دون الرسم على القيمة المضافة.

ب-بالنسبة للعمليات التي تتم عند التصدير:

يتشكل أساس الفرض الضريبي بالنسبة للعمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة من ثمن البضائع أثناء التصدير مضاف اليه كل الحقوق والرسوم الجمركية دون الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا: معدلات الرسم على القيمة المضافة:

شهدت معدلات الرسم على القيمة المضافة عدة تعديلات عبر القوانين المالية منذ نشأتها الى غاية القانون المالية 2017-2018والذي ينص على رفع ضريبة القيمة المضافة من 17%الى 19%معدل عادي و7%الى9%معدل مخفض.

-**9%معدل المخفض:** يطبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة للمعدل حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي

-**19%معدل عادي:** يطبق على العمليات، الخدمات والمنتوجات غير الخاضعة للمعدل المخفض9%.

المطلب الثالث: مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة وحق الاعفاء والاسترجاع.

نعني بمجال التطبيق tvaالبحث عن العمليات او الأشخاص الخاضعين لهذا الرسم الذي تتوفر فيهم المواصفات التي نص عليها القانون يدخلون في مجال تطبيق الا انه قد تكون هناك عمليات واشخاص لا يخضعون لهذا الرسم مؤقتا او نهائيا.

أولا: مجلات تطبيق الرسم على القيمة المضافة

هناك عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة اختياريا وأخرى تخضع لها وجوبا منها.[1]

1-عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا:

-العمليات المتعلقة بنشاط صناعي او تجاري او حرفي

-العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر

-العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية

-المبيعات حسب شروط البيع بالجملة {أي يبيعون اما لتجار آخرين او لمؤسسات بنفس السعر والكمية}

-عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة باستثناء العمليات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة

[1] محاضرة السابعة، **جباية المؤسسة**، موقع الأنترنت.**http: //elearning.univ-biskra. Dz**

-عمليات الايجار أداء الخدمات واشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والاشغال العقارية.

-الحفلات الفنية والألعاب والتسليات بمختلف أنواعها.

2-العمليات الخاضعة اختياريا:

-العمليات الموجهة للتصدير

-العمليات المحققة لفائدة

-الشركات البترولية

-مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالا عفاء

وهذا الاختيار يكون في أي وقت في السنة ويدوم 3سنوات من بداية التاريخ وينتهي في 12/31من السنة الثالثة التي تلي السنة التي تم فيها الاختيار.

3-الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة

-يعتبر كل شخص خاضع للرسم على القيمة المضافة كل من يقوم بعمليات موجودة في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة وهؤلاء والأشخاص هم:[1]

1-**المنتجون:** يقصد بالمنتجين:

-الأشخاص الطبيعيون والاعتباريين الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج او صناعة المنتوجات ويتعهدون بالتصنيع او التحويل بصفتهم صناع او مقاولين، في التصنيع قصد اعطائها شكلها النهائي او العرض التجاري الذي يخدم فيه المستهلك لكي يستعملها او يستهلكها وذلك استلزمت عمليات التصنيع او التحويل استخدام مواد أخرى أولا.

[1]قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات -دراسة ميدانية لبلدية بسكرة فترة 2000 ،2008** -، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر للعلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، الجزائر،2007، ص70

-الأشخاص الطبعين او الاعتبارين الدين يحلون فعلا محل الصانع للقيام بالإنتاج في مصانعهم او حتى خارجها.

2-**تجار الجملة:** يقصد بعبارة تاجر جملة الذين يبيعون اما لتجار آخرين بغية إعادة او بنفس شروط السعر او الكمية لمؤسسات او جماعات عمومية وخاصة.

3-**تجار التجزئة التابعين لنظام ربح حقيقي:** يقصد بعبارة تاجر التجزئة التجار الذين يقومون بعمليات البيع حسب شروط بيع بالتجزئة، غير ان تجار التجزئة الخاضعين للنظام الجزافي معفون من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة.

4-**الشركات الفرعية:** تعد الشركة الفرعية كل شركة تكون في تبعية لشركة أخرى او تحت ادارتها بحكم انها تقوم باستغلال فرع او عدة فروع من هذه الشركة.

ثانيا: الإعفاءات والاسترجاعات:

1-**الاعفاءات الرسم على القيمة المضافة:** تعتبر الاعفاءات أحكام خاضعة تطمح الى الاعفاء من رسم على القيمة المضافة بعض العمليات التي في غياب مثل هذه الاحكام تكون عادة خاضعة للرسم كما تستجيب هذه الإعفاءات بصفة عامة الى اعتبارات اقتصادية او اجتماعية او ثقافية.

-**في مجال الاقتصادي:** الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الرسوم على رقم الاعمال تتعلق خصوصا بنشاطات التنقيب عن المحروقات السائلة والغازية والبحث عنها واستغلالها وبيعها او نقلها عن طريق الأنابيب التي تقتنيها او تنجزها (سوناطراك).

-**في مجال الاجتماعي:** ترتبط بالمنتوجات ذات الاستهلاكات الواسع (خبز، حليب، شعير، دقيق، الادوية،

مطاعم معتدلة الأسعار، كذا السيارات الموجهة للمعطوبين).

-**في مجال الثقافي:** تمس هذه الإعفاءات التظاهرات الثقافية او الفنية كل الحملات المنظمة في اطار الحركة الوطنية او الدولية للتعاون.

-كما يمكن ان تعمد هذه الإعفاءات على اعتبارات ذات تقنيات جبائية بغرض تفادي التراكب في الرسوم التي تقدم نفس طابع الضريبة على النفقات، ويخص هذه الإعفاءات المنتوجات التي تخضع للرسم على الربح، مصوغات الذهب، الفضة والبلاتين الخاضعة لرسم الضمان.

-بالإضافة الى ذلك، يستفيد من إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة الأشخاص الذين لم تبلغ ارقام أعمالهم وايراداتهم مستويات الخضوع للرسم المحددة قانون، ويحدد هذه المستويات ب 100000دج بالنسبة لمؤدي الخدمات و130000دج بالنسبة لباقي الخاضعين للرسم وتستثني من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة النشاطات الزراعية، يحدد المواد من 08الى 13من قانون الرسم على رقم الاعمال هذه الإعفاءات على سبيل حصر.[1]

2-الاسترجاعات المالية للرسم على القيمة المضافة:

-يرتكز مبدأ الاسترجاعات للرسم على القيمة المضافة الذي يعني أن المكلفين بالرسم على المبيعات بدفع الرسم بعد استرجاع الرسوم المدفوعة على المشتريات لمعرفة مبلغ الرسم المستحق القابل للدفع خلال فترة معينة.[2]

2-1. حالات استرجاع الرسم على القيمة المضافة[3]

-العمليات المعفاة

-عمليات التصدير

-عمليات تسويق المنتوجات والسلع والخدمات.

-التوقف عن النشاط حيث يتم استرجاع tvaفي حالة التوقف عن النشاط لتسوية وضعية جبائية

-تطبيق نسب مختلفة حيث يسمح بتسديد عند وجود فارق في نسب الرسم على القيمة المضافة.

[1] قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في البلديات**، مرجع سبق ذكره، ص71

[2] جمال العشيقي، **محاسبة المؤسسة والجباية**، ط1، دار النشر متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص48

[3] المديرية العامة للضرائب، **دليل الرسم على القيمة المضافة**، منشورات الساحل، الجزائر ،2015، ص60.

-**عمليات منجزة من طرف مدينين بالرسم جزئيا:** يقتصر تسديد المبلغ الرسم على القيمة المضافة غير قابلة للخصم بالنسبة للمدينين بالرسم جزئيا.

2-2. شروط استرجاع الرسم على القيمة المضافة:

-مسك محاسبة بشكل قانوني

-استظهار مستخلص من الجداول

-بيان ملاحظة الدفع السابق في التصريحات الشهرية المكتتبة من طرف المستفيد

-يجب ان يشكل فرض الرسم على القيمة المضافة الذي طلب استرداده

-يجب ان يكون مبلغ الرسم المعاين لطلب الاسترداد يساوي او يفوق 1000000دج بالنسبة للمدين جزئيا.

المبحث الثاني: عموميات حول الانفاق العام.

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة في سبيل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية عامة وترشيد نفقاتها خاصة بحكم أن الدولة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها و تعددت أنواعها و تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الانفاق العام عناصره ومحدداته.

تعود أهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العمومية.

اولا تعريف الانقاق العام

لقد اختلف الباحثين في وضع تعريف محدد للنفقة العامة فهناك من عرفها على أنها :"مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة"[1].

وعرفت أيضا كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة"[2].

وفي تعريف آخر هي مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة[3].

[1]– عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، الطبعة 4، لبنان، 1992، ص 40.

[2]– فلح حسين خلف، **المالية العامة، عالم الكتاب الحديث**، جدار الكتاب العلمي، الطبعة 1، الأردن، 2008، ص 89.

[3]– إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص 1.

وقد عرفت النفقة العامة على أنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

النفقات العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.

ثانيا: عناصر الانفاق العام.

من خلال استعراض التعاريف السابقة نجد أنه يمكن تحديد العناصر الأساسية للنفقة هي:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي:

أصبح الأصل في النفقات العامة أن تكون نقدية، فمع انتشار الاستخدام الاقتصادي النقدي والتخلي عن نظام المقايضة أصبحت الدول تنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، وقد أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بهدف الحصول على السلع والخدمات، ومن الأمثلة التي يكون فيها الانفاق عيني وليس نقدي الأراضي التي تقوم الدولة بتخصيصها لبعض الأفراد في المجتمع دون مقابل، توزيع المساعدات كالملابس للفقراء والمحتاجين، وعموما فإن الجزء الأكبر من النفقات يكون في صورة نقدية وهو الأصل في الانفاق وإن الاستثناء هو وجود نفقات عينية وبالتالي فإن النفقة هي مبلغ نقدي.

2. صدور النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام:

حتى يمكن اعتبار النفقة عامة يجب أن تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها العامة وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات، ومن الأمثلة على الانفاق العام ما تنفقه الدولة على رواتب موظفيها، الانفاق على الجسور وشبكات الطرق، الدفاع وبناء المستشفيات.

[1]– علي خليل سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 89.

3. أن يكون الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:

يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة فبدون هذا الشرط لن تكون النفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام للمجتمع ومصالحه، وقد يكون الهدف هو تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مثل تقديم المساعدات النقدية للفقراء، وقد يكون الهدف من الانفاق العام هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشاكل البطالة عن طريق خلق مشاريع استثمارية وتوظيف الأيدي العاملة[1].

ثالثا: محددات الانفاق العام "تحليل العوامل المؤثرة في كفاءة الانفاق العام".

هناك من يعتقد أن نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح ما بين 5% و25% إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن اثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الانفاق يتوقف على مجموعة من العوامل التي تبقى ثابتة بالنسبة للدولة وتختلف من دولة إلى أخرى ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي:

1. دور الدولة:

ازداد حجم الانفاق نتيجة توسع الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجالات، فحجم الانفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض، وباختلاف درجة النمو الاقتصادي أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي و اختلف أيضا حجم الانفاق في الدول المتقدمة اقتصاديا، اجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما، لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الانفاق العام وبالتالي في تحديد الأعباء، فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك[2].

---

[1]– محمـــد خصاولة، **المالية العامة، النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 49، 50.

[2]– بشير خميرة، **العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، دفعة 2016/2015، ص 06.

2. قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:

من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة، فالدولة تتمتع بتحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب القروض والاصدار النقدي الجديد كل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الإيرادات العامة، إلا أن قدرة الدولة على تحصيل هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله حيث يحدث نوع من عدم العدالة نتيجة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع ومعنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحددها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض، لذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للانفاق العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية ويحقق أعلى معدلا للنمو في إطار العدالة في توزيع الأعباء بين الناس[1].

3. مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، بحيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حاجة العمالة الكاملة وأما في الاقتصاديات النامية فيتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته ويتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود، ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي أي في الانتعاش والانكماش ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم سياسة مالية وهي أن النفقات العامة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي عليها أن تتحدد على ضوء مستوى هذا النشاط[2].

---

[1]– عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، 2006، ص 179.

[2]– زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 52، 53.

المطلب الثاني: ضوابط الانفاق العام وتفسير أسباب تزايده.

إن تحديد الدولة للنفقات العامة وارتفاعها من أجل إشباع الحاجات العامة يتأسس على ضوابط، حيث تتأثر هذه الأخيرة بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

أولا: ضوابط الانفاق العام.

لكي يحقق الانفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر من الاقتصاد في النفقات.

1. ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، كما يلزم أيضا أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الانفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى[1].

2. ضابط الاقتصاد:

يعد الاقتصاد في الانفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة إذ من البديهي أن المنفعة الجماعية المترتبة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا عن استخدام أقل منفعة ممكنة، ولهذا فإنه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، غير أن هذا الأخير لا يعني الحد من الانفاق والتقليل منه ولكن يقصد به التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير حيث ينجم على الإسراف العام سلسلة من الآثار السلبية ينبغي محاربتها منها:

[1]– سوزي عدلي، ناشد، **الوجيز في المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 51.

- حدوث تسيب مالي الذي يؤدي إلى ضياع كميات مالية في أوجه غير مجدية كان من الممكن توجيهها في غيرها من الأوجه المفيدة.
- ضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة مما يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة في نظر المكلفين بدفعها.

ولهذا فإن الحاجة تدعوا إلى ضبط النفقات العامة في شتى قطاعات الاقتصاد القومي على أساس مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية حيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما بالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة[1].

ثانيا: أسباب تزايد الانفاق العام.

إذا تتبعنا أرقام النفقات العامة لأية دولة من الدول لوجدنا أنها تزداد باستمرار حيث تشهد هذه الظاهرة في جميع الدول على اختلاف نظمها وأحوالها، ويعود ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرية وحقيقية.

1. الأسباب الظاهرية:

يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لظاهرة ازدياد النفقات العامة زيادة وتصاعد الانفاق عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، وتتمثل تلك الأسباب بصورة رئيسية في تدهور قيمة النقود، تعديل وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات وازدياد عدد السكان و اتساع إقليم الدولة.

أ. تدهور قيمة النقود:

حيث ينجم عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية، ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين يترتب عنه تزايد في النفقات العامة ظاهريا، إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة. [2]

---

[1]– عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 80.

[2]– محمـــد الصغير بعلي ويسيري أبو العلا، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 45.

ب.التغيير في أساليب وآليات وضع الميزانيات:

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا بصافي الحساب، أي استترال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة (فائض الإيرادات على النفقات).

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات.

ج. التغيرات على مستوى سكان الدولة أو إقليمها:

يؤدي تغير أحد أركان الدولة وخاصة ركن السكان أو الاقليم إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

1. ازدياد السكان:

يؤدي ازدياد عدد السكان كميا إلى ارتفاع النفقات العامة تبعا لذلك وهو يمثل زيادة ظاهرية مادامت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد، وليس لتحسين مستوى المعيشة.

2. اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة.

2. الأسباب الحقيقية:

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، وتعود إلى أسباب سياسية، اقتصادية، إدارية ومالية.[1]

أ. الأسباب السياسية:

تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة، فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الانفاق، كما أن نمو دور الدولة ومسؤولياتها تلتزم بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية.

[1]– محمـــد الصغير بعلي ويسيري أبو العلا، المرجع السابق، ص 46-47.

ب. الأسباب الاقتصادية:

تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة مظاهر عديدة نذكر منها:

- زيادة الثروة مما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصة مما يفسح المجال للانفاق العام.
- التوسيع في إنشاء المشروعات العامة مما ينتج عنه صرف مبالغ معتبرة.
- المنافسة الاقتصادية من حيث الدعم المالي لبعض الصناعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

ج. الأسباب المالية:

لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية منها:

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة.
- وجود فائض في الإيرادات.
- الخروج على بعض القواعد التقليدية العامة مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

د الأسباب الإدارية:

لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة (Etat gendarme) إلى دولة متدخلة (Etat interventioniste) إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين العاملين به الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها، كما يزيد من الانفاق العام وارتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة[1].

المطلب الثالث: تقسيمات الانفاق العام وآثاره.

اتسع نطاق الانفاق العام بحيث أن كل دولة أخذت بتقسيمات التي تلائم وظروفها، لذا نجد أن علماء المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة، بحيث تكمن أهمية دراسة النفقات العامة في آثارها على مختلف

[1]– محمـــد الصغير بعلي ويسيري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 48.

جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاعتبارها أداة من أدوات السياسية المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة.

أولا: تقسيمات الانفاق العام.

لقد وضع كتاب المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة لذا أصبح على الدولة لإنجاز مسؤوليتها استخدام العديد من أنواع النفقات العامة.

1. التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة:

هي تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح، ومن أهم هذه التقسيمات نجد:

1.1 حسب معيار طبيعة النفقة:

نميز نوعين من النفقات:

أ. النفقات الحقيقية:

هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات لتسيير المصالح العامة مثل: رواتب الموظفين، الفائدة التي تدفعها من القروض العامة.

ب. النفقات التحويلية (الناقلة):

هي تلك التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة بهدف إعادة توزيع الدخل والثروة وتشمل هده النفقات العامة المساعدات الاجتماعية المختلفة ، الضمان الاجتماعي ، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة وغيرها[1].

2.1 حسب معيار دورية النفقات:

تقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الدولي إلى نوعين:

[1]– محمـــد طاقة و اخرون، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 54، 55.

أ. النفقات العامة العادية (الجارية):

ويقصد بها تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا ومثال ذلك، الرواتب والأجور، نفقات الصيانة والإدارة و فوائد القروض العامة.

ب. النفقات العامة غير العادية (الرأسمالية):

هي تلك النفقات التي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومن أمثلتها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة، بناء السدود، مكافحة البطالة، نفقات الحرب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل[1].

3.1 حسب معيار الهدف من النفقة:

يضم ثلاث أنواع من النفقات:

أ. النفقات الإدارية:

وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، حيث تشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي[2].

ب. النفقات العامة الاجتماعية:

وتتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة وكذلك مساعدة الفئات والأسر ذات المردودية المحدودة وإعانة العاطلين.

[1]– بليس شاوش بشير، **المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، الدار الجامعية، الجزائر، 2007، ص 36.

[2]– محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 175.

ج. النفقات العامة الاقتصادية:

وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالنقل والمواصلات، محطات توليد القوى، الري والصرف ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات[1].

الشكل رقم 01: التقسيمات الإقتصادية للنفقات العامة.

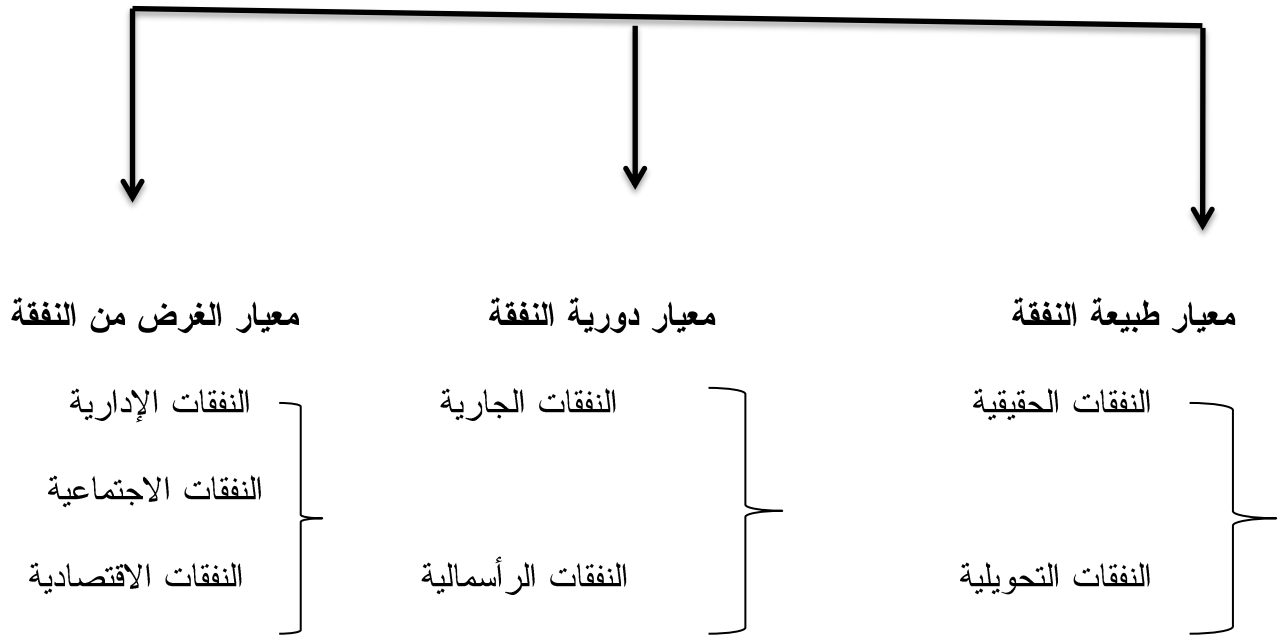

المصدر: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر،2003، ص 264.

ثانيا: آثار الانفاق العام.

تتوقف آثار النفقات العامة على نوع النشاط التي تتوقف عليه الدولة ووسائل التمويل، الوضع الاقتصادي العام، ومستوى النشاط الاقتصادي إذ يترتب على زيادة الانفاق العام عن نسب معينة في أحوال معينة آثار

[1]– محمـــد الصغير بعلي ، **المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

تضخمية غير مرغوب فيها في حالات التوسع الاقتصادي كما يترتب على نفس الانفاق العام في أحوال الانكماش الاقتصادي آثار تبعث الحيوية والنشاط في جهاز الدولة الاقتصادي.

1. تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تؤدي بعض النفقات العامة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، ومن النفقات الاستثمارية أثمان معدلات الإنتاج وتكاليف إقامة المصالح مما يضطر الدول إلى انفاقه وخاصة في الدول النامية والدول التي تسعى إلى إقامة الصناعات المختلفة، ومن النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة الإنتاج الوطني الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات الخاصة والعامة لتحقيق أغراض معينة من أبرزها الأغراض الاقتصادية، ومن الأهداف التي تتبناها الدولة من المساعدات الاقتصادية محاربة التضخم وتخفيض أسعار السلع الضرورية بهدف تخفيض نفقات المعيشة للطبقات الفقيرة، كما تهدف الدولة إلى تشجيع الصادرات مما يترتب عليه التوسع في الإنتاج.

2. تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج وأثمان المنتجات لإعادة التوزيع للدخل الوطني، وإلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة.

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة، أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى[1].

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 211.10، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 4، ص 58، 59، 60، 61.

3. آثار الانفاق العام على مستوى العمالة:

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر لاستعمال داء البطالة وتحقيق العمالة الكاملة، وذلك أن علاج البطالة لا يتأتى إلا بمضاعفة الإنتاج، فالواقع أن توقعات المنتخبين الخاصة بحجم الانفاق أي بحجم الطلب هي التي تدفعهم لاستخدام قدر معين من عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل، أي زيادة الانفاق الكلي على نحو ما يسمح لهم بتوقع زيادة في الطلب، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي ينبغي أن يكون مرنا بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين مختلف فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل بها، فإذا انتفت هذه الشروط فإن الانفاق العام سيقتصر على زيادة حجم الطلب دون زيادة الإنتاج ورفع مستوى العمالة مما سيؤدي في نهاية المطاف لارتفاع مستوى العام للأسعار.

4. آثار الانفاق العام على مستوى الأسعار:

لا تراعي الدول في تدخلها في الحياة الاقتصادية على تحقيق العمالة الكاملة فحسب وإنما تسعى للمحافظة على مستوى الأسعار، فتضخم الأسعار يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإن تأثير الانفاق العام على مستوى الأسعار يتوقف بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم بها تمويله وكقاعدة عامة فإنه إذا تم هذا التمويل عن طريق خلق قوة شرائية جديدة فان الأسعار ترتفع بصورة ملحوظة اذا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، فهناك بعض النفقات العامة التي تساهم بطبيعتها في تثبيت المستوى العام للأسعار ونستطيع أن نعوض لتلك المخصصة لتمويل أنظمة التأمينات الاجتماعية، ففي أوقات الرخاء حيث ترتفع مستوى العمالة ويزيد الانفاق الكلي وتساهم هذه النفقات في المحافظة على مستوى الأسعار، أما في أوقات الكساد حيث تزيد البطالة ويقل الانفاق الكلي مما يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية من السيئ للأسوأ.

وأخيرا وعليه فإن الدولة قد تعمد للتدخل في السوق لتثبيت أسعار بعض السلع، ويتم هذا التثبيت عن طريق دعم الدولة لأثمان هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها[1].

[1]– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي، نظرية مالية للدولة، السياسيات المالية للنظام الرأسمالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 1999، ص 89، 90، 91، 92، 93.

المبحث الثالث: الرسم على القيمة المضافة كأحد عناصر تمويل الانفاق العام

-ان إحلال رسم على القيمة المضافة محل الجباية البترولية كبديل استراتيجي مناسب وذلك ليس بضغط على نفقات العامة او زيادة الضرائب من حيث أسعارها وانما عن طريق ترشيد الانفاق العام.

المطلب الأول: مصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر

لتتبع أثار الانفاق العام ضروري جدا معرفة مصدر تمويل هذا الانفاق بحيث لكل وسيلة أثر مختلف عن الاخر.

1-إذا تم تمويل الانفاق العام من الإيرادات غير عادية مثل: القروض والإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الانفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج القومي ولا يتحقق ذلك الا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشتغل هذا الانفاق تلك الطاقات المعطلة، وفي حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإيرادات العادية سيؤدي الى رفع الأسعار والتضخم.

2-إذا قامت الحكومة بتمويل الانفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب والرسوم، فهذا النمو من الانفاق ليس له تأثير كبير على الدخل القومي لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة انما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الافراد لأخرين، وبالتالي حجم الانفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس والدخل القومي لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي.

-بحيث تمويل الانفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار و بالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض وميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض انفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الانفاق الكلي و بالتالي خفض الانفاق الدخل القومي فحين اذا تم تمويل الانفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء ويدفعونها من مدخراتهم و بالتالي لا يتغير انفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الانفاق الكلي و بالتالي رفع مستوى الدخل القومي.[1]

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، 2011، دار العجلة، الأردن، ص93، ص94

-مصادر تمويل الإيرادات العامة في الجزائر:

سوف نقوم بعرض أهم مصادر إيرادات الدولة حاليا سواء كانت مصادر داخلية او خارجية:[1]

1-**الموارد العادية:** وتتمثل في:

أ-**الإيرادات الجبائية:** وتصنف الى ما يلي:

-**الضرائب المباشرة:** وهي التي لا يستطيع المكلف نقل عبئها الى شخص آخر بل يتحملها المكلف كلي وبصفة نهائية، وتفرض على قيمة ما يحققه الشخص او ما يمتلكه من عناصر راس المال.[2]

وتضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

-**حقوق التسجيل والطابع:** وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الإدارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات او العقارات، او عقود التنازل بالبيع او بالا يجار

وحقوق التأسيس، بالإضافة الى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع الجبائية أو دمغة.

-**الضرائب غير المباشرة:** فهي الضرائب التي يستطيع دافعها أن يحملها الى شخص آخر وعادة يتم فرضها على خدمات او سلع معينة يتحملها المستهلك النهائي عند شرائه الخدمة او السلعة كالضريبة العامة على المبيعات.[3]

وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها، كالرسم على الاستهلاك الخاص.

---

[1] سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية الدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14/العدد19، مخبر الأنظمة المالية ومصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، جامعة شلف، الجزائر،2018، ص25

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات لمالية العامة**، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص21

[3] عمر عبد الله بني ار شيد، **موسوعة الضرائب**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2013، ص18

-**الرسم على القيمة المضافة** :تعتبر الضريبة على القيمة المضافة ضريبة حديثة طبقت لأول مرة في فرنسا عام 1954،ثم انتشرت في باقي الدول ،وتفرض على جميع مراحل انتاج السلعة لكن على القيمة الجديدة للسلعة فقط ،لذلك تتصف بالحيادية حيث لا تعرقل الإنتاج ولا تثقل المستهلك ،وانما تشجع المنافسة و المبادلات الخارجية ،ولا يمكن تطبيقها الا اذا كان المكلفون يملكون محاسبة دقيقة و صحيحة ،وتتطلب جهاز اداري فعال، وهي عادلة اذا تفرض بمعدلات منخفضة على السلع الضرورية رعاية لمصلحة الطبقة الفقيرة ،ومرتفعة على السلع الكمالية و الترفيهية التي يقتصر استهلاكها على من يتمتعون بمقدرة مالية جيدة.[1]

-**الحقوق الجمركية:** المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث ان الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها وان كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم الجمركية على الاطلاق.

ب- **الإيرادات العادية:** وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية او منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة لها عامة او خاصة، إضافية الى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.

-**إيرادات أملاك الدولة:** ويقصد بها الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة و تخضع للقانون العام كالمدارس و المستشفيات و الطرق ،أي يتم الانتفاع بها مجانا او مقابل رسوم رمزية كفرض رسوم على بعض المواقع الاثرية والحدائق ،أما الملكية الخاصة فتشمل كافة أملاك الدولة و الهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية و تخضع للقانون الخاص الذي يطلق عليه ايراد الدومين الخاص ،التي يمكن تقسيمها الى الدومين العقاري و الدومين التجاري و الصناعي كمشاريع النفط و الغاز والكهرباء ،و الدومين المالي مثل اسهم والسندات المملوكة للحكومة وتعتبر من مصادر إيرادات الخزينة العامة.[2]

---

[1] ناصر مراد، فعالية **النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2011، ص103

[2] أجري خيرة، مكي عمارية، **دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1991 2017-**، جامعة عبد حميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،2017، ص112

-**الرسوم العامة:** احدى إيرادات الدولة العادية تتميز بالتكرار والدورية وتفرض جبرا مقابل انتفاع الافراد بخدمة عامة وخاصة في آن واحد، أي يوجد فيها عنصر اجبار قانوني ومعنوي.[1]

ج-**الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ اليها الدولة من وقت لا خر، كالقروض والاصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا.

-**القروض العامة:** والتي تعرف بانها" مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد الطبعين والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة او خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة سداد أصل القرض وفقا لما يقتضيه عقد الاتفاق، وكذلك مبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالاتفاق في عقد القرض.[2]

-**الإصدار النقدي الجديد:** احدى إيرادات الدولة الاختيارية، تلجأ اليه في الظروف الاستثنائية أين تلجأ الدولة التي تكون عضو في صندوق النقد الدولي الى اصدار الأوراق النقدية المصرفية وفق قواعد الإصدار العالمية مع توفر غطاء للعملة.[3]

2-**الجباية البترولية:** هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي يخضع لقانوني خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على انها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة وهي تتشكل أساسا من: -رسم مساحي سنوي

-أتاو ة شهرية تدفع للوكالة الوطنية، لتثمين موارد المحروقات

-رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة

-ضريبة تكميلية على الناتج

-الرسم على الأرباح الاستثنائية

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر عمان، الأردن ،2005، ص323، ص324

[2] سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة-مدخل تحليلي معاصر**-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص335.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص332، ص324

-الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال.[1]

المطلب الثالث: سبل تنمية مصادر الانفاق العام.

لقد أثبت الاقتصاد الجزائري العلاقة الطردية بين ظاهرة تزايد النفقات وتزايد ظاهرة الدخل القومي لأسباب متعددة إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذا الانفاق وإعادة توجيهه بالإضافة إلى ضبط الميزانية العامة والإصلاح الضريبي.

أولا: ترشيد الانفاق العام.

يقصد بترشيد الانفاق العام على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي تمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف إلى أدنى حد ممكن.

1. عوامل نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:

هناك عوامل من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الانفاق العام مما يستدعي تظافر الجهود لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها في ما يلي:

أ. تحديد الأهداف بدقة:

بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

حيث يعتقد بعض العلماء من جهة أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف واضحة الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية الطويلة الأجل تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[2].

---

[1] سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص256

[2] – محمـــد عبد المنعم وآخرون، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72

ب. تحديد الأولويات:

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة ذات التفضيل لها منحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
- عامل الخبرة، فكلما كانت الحلول المطروحة لكل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.
- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.[1]

ج. القياس الدوري لأداء برنامج الانفاق العام:

إن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور:

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- نوعية الخدمات المقدمة وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.
- فعالية تسيير المرافق العامة والتي تؤدي إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة[2].

د. عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:

ينبغي على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات فلا تميز بين طبقة أو فئة معينة على حساب طبقة أو فئة أخرى، فدراسة عدالة توزيع الانفاق العام لا يقتصر على الجانب

[1]– محمـــد عبد المنعم وآخرون، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، المرجع نفسه

[2]– توهامي عائشة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة ماستر مالية، جامعة تيارت، غير منشورة، تيارت، 2013، ص 43، 44.

المالي بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والصحة[1].

ه. تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة :

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز[2].

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الانفاق العام مجدية فإنه لابد أن تكون واضحة ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف والمطلوبة منها[3].

و من أهداف ترشيد الانفاق العام:

يهدف ترشيد الانفاق العام إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير منظم للإدارة وإدخال الأساليب النقدية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- تخفيض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والانفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

---

[1]– محمـــد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 301.

[2]– محمـــد عمر أبو دوج، **ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 105.

[3]– علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981،ص 47.

- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل[1].

ثانيا: الحدود والمعايير الدولية للإصلاح.

تعمل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الانفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الخطر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية ومن هنا فإن الاتجاهات المبذلة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور:

- تخفيض الانفاق العام أو ترشيده.
- إعادة توجيه الانفاق العام.
- ضبط الميزانية العامة.

1. تخفيض الانفاق العام أو ترشيده:

ويقصد به تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة، حيث أن الانفاق العام وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الانفاقية على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة.

2. إعادة توجيه الانفاق العام:

يتم هذا من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية أحسن استغلال والاهتمام بالآلات والتي تزيد في الانتاجية ويتعلق هذا التوجيه بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج من خلال إقامة مشاريع استثمار ذات نوعية عالية وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.

[1]– نائل عبد الحافظ العوالمة، **الإدارة المالية العامة، مدخل نظامي مقارن**، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2013، ص 267.

- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات. [1]
- التأكد من فعالية الانفاق العام في تحقيق الهدف المنشود، فلقد بينت التجربة مثلا أن سياسة دعم الأسعار ليست الطريقة الفعالة لحماية الفقراء فقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع ذات أهداف موجهة إليهم خصيصا.

3. تخطيط وضبط الميزانية:

ذلك أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب اصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها ويتمثل هذا التخطيط في:

- صياغة برنامج استثمار مقسم إلى مراحل وتقدير احتياجات الانفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات.
- الميزانية السنوية بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام لخطة المتوسطة المدى.
- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والانفاق، وهذا بزيادة الشفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، أي يجب الاعتماد على البرامج المتوسطة المدى التي تترجم في برنامج فرعية سنوية محكمة ومرنة من حيث تكييفها مع تغير الظروف المالية والاقتصادية مع ضمان الصرامة في التنفيذ والحرص على فعالية الرقابة[2].

ثالثا: العودة إلى خيار الجباية وإصلاحها في الجزائر.

إن تصميم الأنظمة الضريبية يتم عادة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عدة عوامل، مما يجعل الأنظمة الضريبية عاجزة على تحقيق الأهداف المنوطة بها وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار.

---

[1]– بن يوب فاطمة، **دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق في الجزائر وسبل تنميتها في ظل التراجع، الجباية البترولية**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص ص 13–18.

[2]– بن يوب فاطمة، **دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق في الجزائر وسبل تنميتها في ظل التراجع**، الجباية البترولية، مرجع سبق ذكره.

1. طبيعة السياسة الضريبية:

يكمن تعريف السياسة الضريبة على أنها مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد، من جهة أخرى.

إن تصميم الأنظمة الضريبية يتم عادة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة لكن هذه الأوضاع تتغير وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار.

2. مجالات الإصلاح الضريبي:

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي التي تتطلب المراجعة وأهم هذه القضايا حسب صندوق النقد الدولي تتمثل في:

- العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب وكذا زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية وذلك بالاعتماد على تحقيق عدة أسعار الضرائب على رقم الأعمال.
- إدخال الضريبة على القيمة المضافة وإقرار ضريبة على أرباح المشروعات وضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع.
- تحقيق العدالة حيث تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القدرة الشرائية وفي هذا المجال أقرت الإصلاحات إلى استخدام الضرائب كوسيلة فعالة لتخفيض الموارد بين مختلف طبقات المجتمع وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أدرج الإصلاح الجبائي الجزائري ضمن قانون المالية لسنة 1991 ضريبة غير مباشرة جديدة سميت بالرسم على القيمة المضافة، فالجزائر منذ ذلك الحين تسعى إلى تنويع مصادر إيراداتها من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية في تغطية نفقاتها المستمرة حيث تعتبر (TVA) أحد مكونات الجباية العادية، فهي ضريبة غير مباشرة تسمح بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لأهمية مساهمتها في ميزانية الدولة وفي تحقيق الأهداف الإقتصادية.

إن الاعتماد على هذا المورد (TVA) حقق بعض النتائج، تجسدت في المؤشر العام للاستهلاك، تشجيع الاستثمار والدفع بعجلة الصادرات في مختلف الميادين الاقتصادية، هذا ما أدى إلى زيادة النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة في الدول المتقدمة وكذا النامية، حيث تختلف شدتها من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية، كما أحدثت أثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والإستهلاك إضافة إلى آثار غير مباشرة، وعليه فيجب ترشيد النفقات العامة وذلك بتخفيض أمثل للموارد والكفاءة في استخدامها وتجنب الاسراف والتبذير.

الفصل الثاني

الرسم على القيمة المضافة وتمويل الإنفاق العام في الجزائر 2015-2021

لجأت الجزائر سنة 1992 الى الضرائب غير المباشرة من اجل الرفع من إيراداتها وتغطية العجز في تمويل نفقاتها، ومن اهم هذه الضرائب الرسم على القيمة المضافة، اذ تعتبر ايراد رئيسي وأكبر حصيلة تتشكل منها الضرائب الغير المباشرة، حيث عرفت (tva) تطورا ملحوظا خلال فترة (2015 2021)، من حيث النسب وعددها ومجلات تطبيقها ومساهمتها في رفع حصيلة الإيرادات الجبائية.

وضمن هذا السياق قمنا بدراسة تحليلية للحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة ومدى مساهمتها في تمويل إنفاق العام، حيث تضمن:

المبحث الأول: تطور حصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة في الجزائر ما بين 2015 2021

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر 2015 2021

المبحث الأول: تطور الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة في الجزائر ما بين 2015 2021

-يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الاقتطاعات التي تعتمد الدولة الجزائرية عليها وسيلة من وسائل تمويل الانفاق العام، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض مدى مساهمة رسم على القيمة المضافة في إنفاق العام ومقارنة مساهمتها في الجباية العادية وبعض مؤشرات.

المطلب الأول: تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجزائر ما بين 2015 2021

يمكن توضيح أهمية حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بالتعرف على مساهمتها في تمويل الانفاق العام خلال فترة 2015 2021 وذلك بتقديم بعض الاحصائيات على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تطور الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة في الجزائر ما بين 2015 2021

وحدة: مليار دج

سنوات	مبالغ
2015	756،79
2016	763،56
2017	811،38
2018	844،85
2019	855،33
2020	775,835
2021	806,122

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة الجزائرية

باستعراضنا الجدول أعلاه والمتضمن تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة، يمثل الإيرادات المنجزة من هذا الرسم ما بين 85،63 %الى 75،77%من إيرادات الرسوم على الاعمال، التي بلغت قيمتها 763،557مليار دج سنة 2016، منها 278،538 مليار دج تخص الرسم على القسمة المضافة /داخلي {ما يمثل 36،48%} و485،019 مليار دج تتعلق بالرسم على القيمة المضافة عند استيراد {أي 63،52%}وقد سجل متوسط الحصيلة الجبائية tva 811،38 مليار دج و844،85مليار دج خلال فترة 2017 2018 ب68%مقارنة بالفترة التي سبقتها وتعتبر سنة 2019 اعلى حصيلة لtva.

الجدول رقم (02): الإنجازات الرسم على القيمة المضافة الداخلي والخارجي في الجزائر ما بين 2015 2021 وحدة: مليار دج

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Tvaداخلي	325،00	278،538	305،712	335،724	333،973	317،131	404،137
Tvaخارجي	600،50	485،019	505،665	509،125	521،358	462،704	401،985

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: قوانين المالية والمديرية العامة للتقدير والسياسات في الجزائر

فيما يخص حاصل الرسم على القيمة المضافة /داخلي{80%حصة ميزانية الدولة}: سجلت الإيرادات المنجزة (278،538مليار دج) سنة 216 مقارنة بسنة 2015، ارتفاعا طفيفا بمعدل% 3،05 (+8،243مليار دج)، وتعتبر طريقة الدفع الفوري بمبلغ 268،158 مليار دج، الأداة الرئيسية في تحصيل هذا الرسم، 96،27%، يليها أسلوب التحصيل بواسطة الجداول بمبلغ يساوي فقط 10،413 مليار دج، كما عرفت الإيرادات المنجزة سنة 2019(333،973 مليار دج)، مقارنة بسنة 2018، انخفاضا طفيفا بمعدل 0،52 %(1،751-مليار دج)، وقد تم تحصيل مبلغ 326،131 مليار دج عن طريق الدفع الفوري (97،66%)، يليه التحصيل بواسطة الجداول بمبلغ 7،817مليار دج، اما سنة 2020 حيث سجلت مبلغ قدره 317،131 مليار دج أي (5،04%-).

فيما يخص حاصل الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد (حصة الميزانية الدولة 85%):

تمثلت الإيرادات المنجزة سنة 2016(486،019مليار دج)تقاربا مع تلك المحققة سنة 2015(بمبلغ 486،499مليار دج)التي سجلت انخفاضا طفيفا بمعدل 0،30%(1،48-مليار دج)بسب تراجع قيمة الحقوق الجمركية بمعدل 1،95%(7،329مليار دج) وهذا باعتبار أن الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة عند استيراد يتكون من القيمة المحددة لدى إدارة الجمارك، كما بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2017الى 2018 (505،665مليار دج)،(509،125مليار دج)، تطورا طفيفا مقارنة بسنوات السابقة، وقد كانت لسنة 2019 الرصيد الاوفر وأعلى حيث سجلت (521،358مليار دج)،بمعدل 2،40 %(+12،233مليار دج)مقارنة بالسنة المالية 2018،حيث سجلت 2020 مبلغ قدره 462،704 مليار دج أي (11،25%-)وهذا راجع للمزايا الجبائية الممنوحة فيما يخص tva وخاصة لمكافحة جائحة كرونا19.

المطلب الثاني: مدى مساهمة الرسم على القيمة المضافة في تمويل الانفاق العام في الجزائر 2015 2021

نسعى في هذا المطلب الى رصد تمويل حصيلة الرسم على القيمة المضافة للإنفاق العام خلال الفترة (2015 2021) وما اقتضاه من زيادة توسعية للوعاء الرسم والرفع نسبته في سنة 2017وشكل التالي يمثل ذلك:

الجدول رقم (03): مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الضرائب الغير مباشرة في الجزائر

وحدة: مليار دج

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ض غ م	1501	6612	4277	4181	5230	6193	2961
Tva	756,79	763,56	811,38	844,85	855,33	775,835	806,122

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة والمديرية العامة لتقدير والسياسات في الجزائر

الشكل رقم (02)

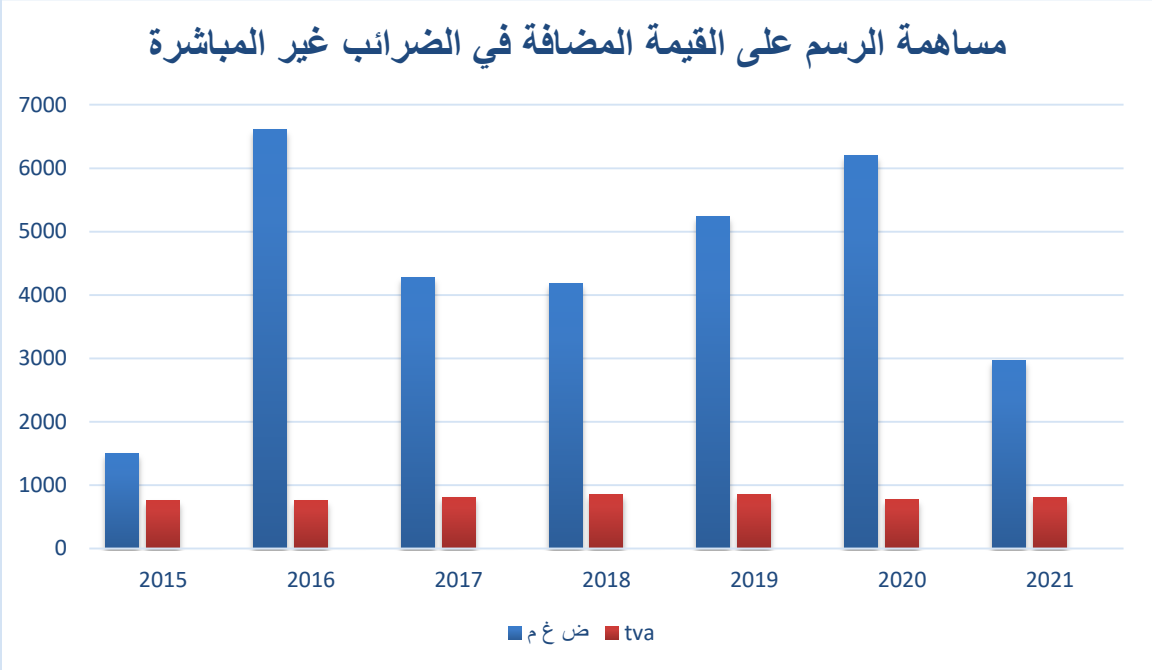

-نلاحظ من خلال معطيات أعلاه ان نسبة مساهمة tva في الضرائب غير المباشرة غير مستقرة من سنة الى أخرى حيث بلغ مجموع إيرادات الضرائب غير المباشرة المنجزة سنة 2016 مبلغ قدره 6،612 مليار دج ،هذه الإيرادات عرفت زيادة بأكثر من 4،4 مرة قياسا بسنة 2015 (+5،111 مليار دج)، الا ان هذه الحصيلة تبقى جد منخفضة ولا تمثل سوى 0،26% من اجمالي الإيرادات الجبائية ، ويشكل ناتج حصيلة tvaمن هذه الإيرادات ب50%سنة 2015 لتنخفض من جديد سنة 2016 بنسبة12% عن مبلغ قدره على توالي (756،79 مليار دج 763،56 مليار دج)، ليعرف بعدها تزايد سنة 2018 بنسبة 20% بمبلغ قدر ب 844،85 مليار دج من مجموع إيرادات الضرائب غير المباشرة التي عرفت نموا بمعدل 25،09 % (1،049+مليار دج) سنة 2019 مبلغ قدره 5،230 مليار دج مقارنة بسنة 2018 ولا تزال هده الحصيلة جد منخفضة ولا تمثل سوى 0،18 %من اجمالي الإيرادات الجبائية ،وزيادة سنة 2020بمبلغ 963،002 مليار دج أي (-41،18 مليار دج) مقارنة بسنة 2019 عن مبلغ 6،193 مليار دج

الجدول رقم (4): مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الانفاق العام في جزائر

وحدة: مليار دج

سنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Tva	756،79	763،56	811،38	844،85	855،33	775,835	806,122
انفاق العام	8858	7984	6883	8627	8557	7822	7893
النسبة	%13	%14	%17	%14	%14	14%	%14

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: **1**-وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2015 2021

2-الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة

-تبين ان سبب ارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بعوائد النفط تتأثر الموازنة من خلال الإيرادات الجبائية بتغيرات أسعار النفط، وهذا ما يساهم في ارتفاع وانخفاض العجز الموازن، حاولت السلطات في السنوات الأخيرة الرفع من حصيلة الإيرادات الجبائية الا انها غير كافية بسبب ازدياد النفقات رغم الإجراءات التقشفية مند سنة 2015 وهذا بسبب تراجع أسعار البترول في أواخر جوان 2014، وتعويل الحكومة على تمويل الخزينة من الضرائب وبالأخص tva.

الشكل رقم (3)

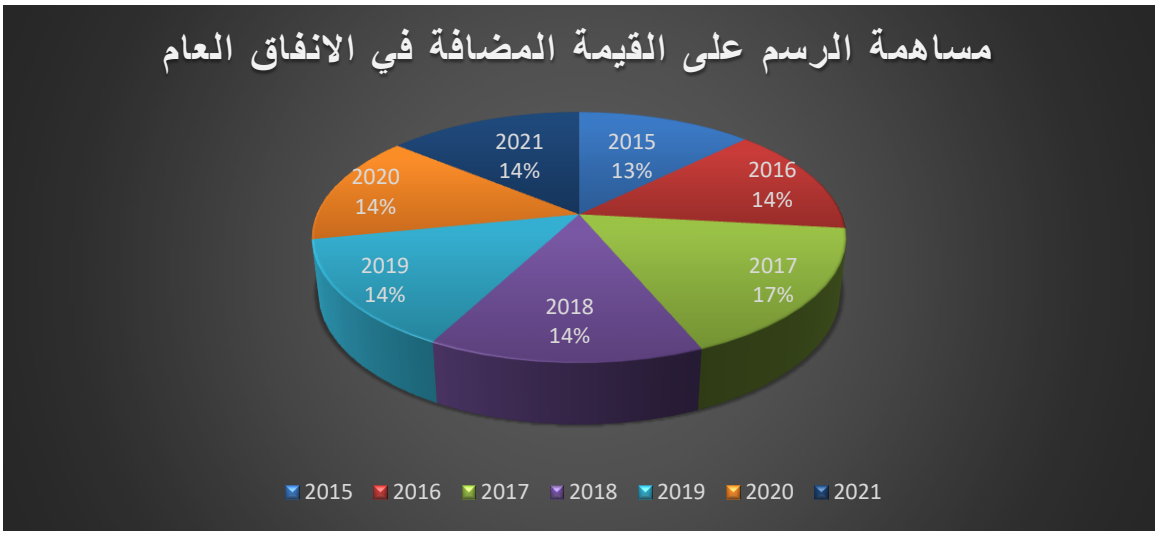

يشير شكل البياني أعلاه مساهمة tvaفي الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2015 2021 حيث عرفت حصيلة tva تطورا ملحوظا من بداية سنة 2015 مقارنة بالسنوات السابقة بمبلغ قدر ب (756،79مليار دج) بمقابل النفقات العامة لهاته سنة ب 8858مليار دج عن مساهمة قدرت ب 13%، كما كان متوسط حصيلة الجبائية ل tva (811،38مليار دج،844،85 مليار دج) خلال فترة سبقتها وكانت نسبة تغطيتها للنفقات ب 17% ويرجع ذلك الى تجنيد مفتشية الرقابة ضمن fgaالتحصيل المستحقات الجبائية مع الزامية تطبيق بنود العقوبات الواردة، استعمال كل اشكال الرقابة (حق النظرة والاطلاع والحجز والمصادرة، حيث تميزت هذه الفترة (2015 2017) بتراجع مداخيل الجزائر ما ترتب عنه علق كافة صناديق التخصيص وجعلها ضمن صندوق واحد لضبط الموارد سنة 2017 وضع الحكومة في مازق وهو ما أدى الى اللجوء للتمويل غير التقليدي، اما في سنة 2018 الى 2019 عرفت الجزائر ازمة اقتصادية نتج عنها عجز مالي وتدهور اقتصادي حيث قدر مبلغ النفقات سنة 2018 ب 8627 مليار دج ليصل الى 8557 مليار دج سنة 2019 رغم انها كانت اعلى حصيلة جبائية لtvaب855،33مليار دج ونسبة مساهمة ب14% كما سنة 2020 و2021 انخفاضا في انفاق العام وtva عن مبلغ قدر على توالي (7822مليار دج، 7893مليار دج، مقابل 775،835 مليار دج، 806،122 مليار دج وذلك راجع الى الاثار الوبائية الناجمة عن فيروس كرونا بحيث معظم نفقات وجهت الى قطاع صحي.

المطلب الثالث: مقارنة مساهمة tva في بعض مؤشرات الإيرادات العادية والجبائية

لتقييم السياسة الضريبية في الجزائر سنقوم بقياس مدى مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وتعتبر tva من أهم مكونات الإيرادات التي تعمل على المساهمة في تمويل الانفاق العام وعلى التأثير في النشاط الاقتصادي ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على مدى تغطيتها للإيرادات الجبائية والعادية ومقارنتها بجباية البترولية.

الجدول رقم (05): تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 2021

وحدة: مليار دج

2015	2016	تغير القيمة	نسبة
2840،856	334،581	502،725	17،7
2017	2018		
3945،336	4055،550	110،214	2،79
2018	2019		
4055،550	4076،158	20،608	0،51
2020	2021		
2635،613	2651،70	16،019	

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة جزائرية

-الجدول رقم (06): نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة في الإيرادات الجبائية

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إ. جبائية	2840،856	3343،581	3945،336	4055،550	4076،158	2635،613	2651،70
Tva	756،79	763،56	811،38	844،85	855،33	775،835	806،122

الشكل رقم (04)

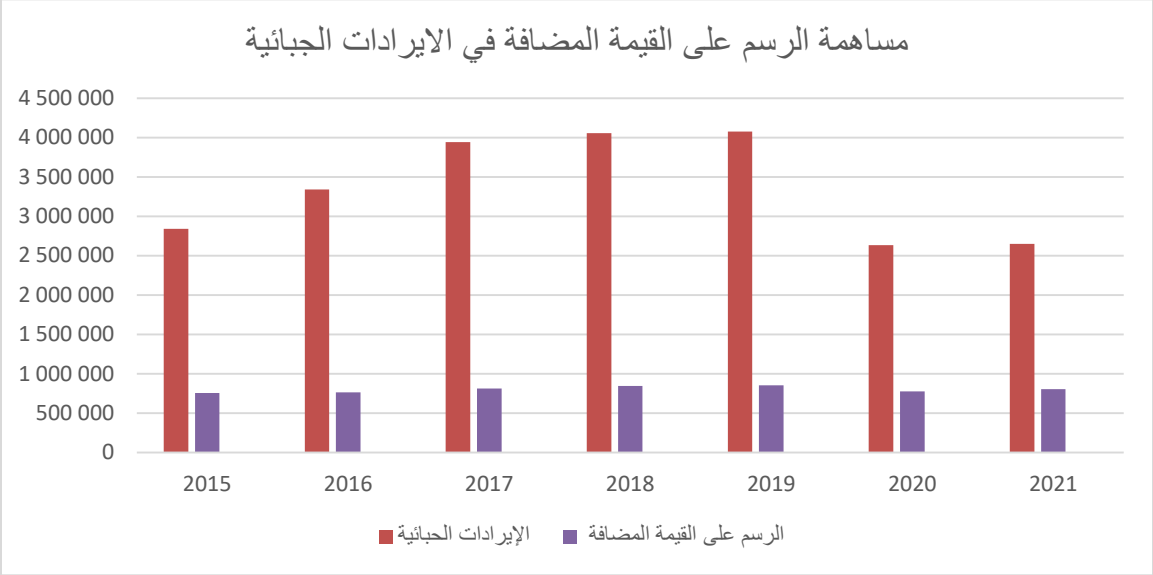

-باستعراضنا شكل أعلاه ومتضمن تطور حصيلة tvaومساهمتها في الإيرادات الجبائية حيث وصلت سنة 2016الى 2491،99 مليار دج، وهو ما يمثل 74،53 % من اجمالي الموارد العادية و49،58% من مجموع إيرادات الميزانية، وقد عرفت هذه السنة مقارنة بسنة 2015، زيادة بمعدل 5،58%(+617،131مليار دج)، منها إيرادات الضرائب غير المباشرة التي بلغت مبلغ 6،612مليار دج سنة 2016، عرفت زيادة مقارنة ب 2015، وتعتبر إيرادات tvaأهم ايراد يتشكل منه الإيرادات الجبائية، حيث سجلت بمبلغ 756،79 مليار دج سنة 2015 ولتنخفض من جديد لتصل 21% خلال فترة 2017الى 2019فحين بلغت الإيرادات لسنة 2019، ما مجموعه 2849،218 مليار دج، وهو ما يمثل 69،90%من اجمالي الموارد العادية و 43،21%من مجموع إيرادات الميزانية، وقد عرفت هذه السنة مقارنة بسنة 2018 زيادة بمعدل 5،01%(+136،063 مليار دج)، منها إيرادات الضرائب غير المباشرة المحصلة سنة 2019، مبلغ قدره 5،23مليار دج، والتي سجلت نمو بمعدل 25،09%(1،049مليار دج)مقارنة بسنة 2018 ،ولا تزال هذه الحصيلة جد منخفضة ولا تمثل سوى 0،18% من اجمالي الإيرادات الجبائية، ويمثل ناتج مختلف الحقوق والرسوم، الحصيلة الأكبر من هذه الإيرادات (69،64%)،حيث سجلت حصيلة الجبائية tvaخلال هذه الفترة (2018 2019) ب: (68%) بمبلغ قدره 844،85مليار دج،855،33مليار دج مقارنة بالفترة التي سبقتها، ويرجع ذلك الى استعمال كل

اشكال الرقابة (حق النظر والاطلاع والحجز والمصادرة)،اما 2020 2021 فعرفت تزايد في نسبة تغطية tva للإيرادات الجبائية ب 29% لتصل 30%.

الجدول رقم (07): تطور الإيرادات العادية في الجزائر للفترة الممتدة 2015 2021

وحدة: مليار دج

2015	2016	تغير القيمة	النسبة
253،72	182،022	-71،05	-28،08
2017	2018		
263،621	204،099	-59،522	-22،58
2018	2019		
204،099	199،909	-4،191	-2،05
2020	2021		
185،261	199،908	14،647	

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة الجزائرية

الشكل رقم (5): مقارنة حصيلة الإيرادات العادية بالرسم على القيمة المضافة

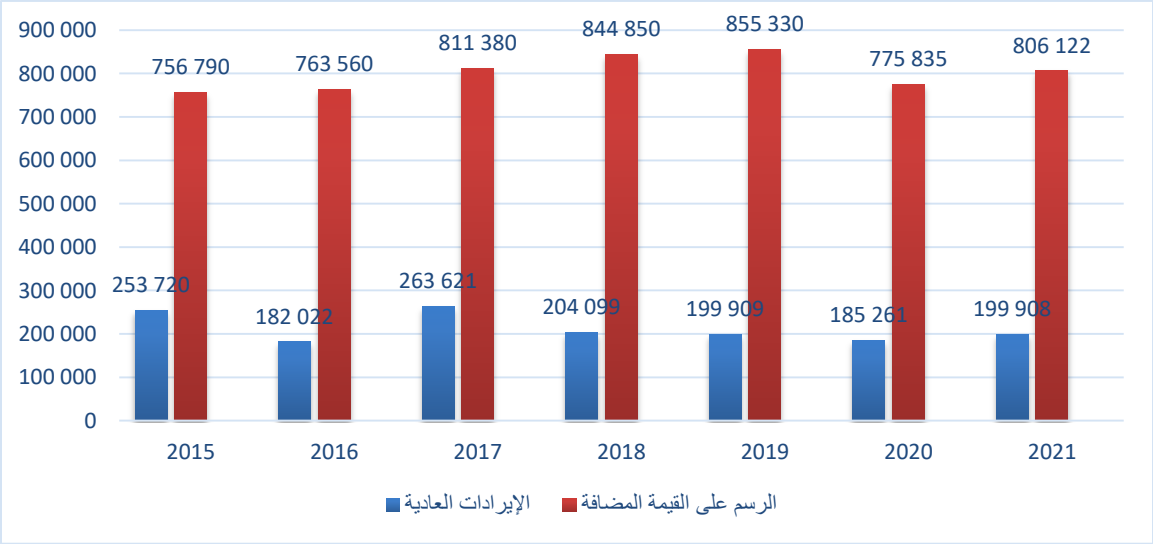

-من خلال الجدول سابق وتطور جباية العادية نلاحظ ان تحصيلات الرسم على القيمة المضافة عرفت تطورا ملحوظا من بداية سنة 2015 بمبلغ قدره (756،79مليار دج) مقارنة بسنوات سابقة، وقد

سجلت متوسط حصيلتها خلال فترة (2017 2018) ب811،38 مليار دج و 844،85مليار دج وهذا بفضل مجهودات التي قامت بها دولة من اجل تمويل خزينتها من الضرائب وبالأخص tva، في حين بلغت الموارد العادية المنجزة سنة 2016، (3343،581مليار دج)، التي شهدت مقارنة بالسنة السابقة، زيادة بمعدل 17،70%(+502،725مليار دج)، وهو نمو قريب نسبيا مع سنة 2015(مقارنة بسنة 2014)

وقد انخفضت سنة 2019بالمقارنة مع سنة 2018، بمعدل 2،05%(-4،191مليارد ج)، بعدما سجلت أيضا انخفاضا بمعدل 22،58%(-59،522مليارد ج) في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017، منتقلة من 263،621مليارد ج الى 204،099مليارد ج وفي أخير نستنتج ان حصيلة tvaرفت تطورا خلال فترة 2015 2021عكس الإيرادات العادية التي سجلت انخفاضا عبر سنوات أخيرة لها

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر من2015 الى2021

واجهت الجزائر بعد الاستقلال عدة تحديات اقتصادية واجتماعية فهي تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة والنهوض بجميع قطاعاتها، لذلك سنحاول في هذا المبحث القيام بتحليل أهم التغييرات التي حدثت على مستوى الإنفاق العام خلال الفترة (2015-2021).

المطلب الأول: تطور حصيلة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تطور الانفاق العام في الجزائر خلال السنوات من 2015 إلى غاية 2021 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 08: تطور حصيلة النفقات العامة في الجزائر لفترة 2015-2021

السنوات	تطور الانفاق العام في الجزائر (الوحدة مليار دج)
2015	8858
2016	7984
2017	6883
2018	8627
2019	8557
2020	7822
2021	7893

المصدر: وزارة المالية، الجريدة الرسمية 2021,2020,2019,2018,2017,2016,2015.

الشكل رقم 06: تطور حصيلة الانفاق العام في الجزائر بالمليار دج خلال الفترة 2015-2021

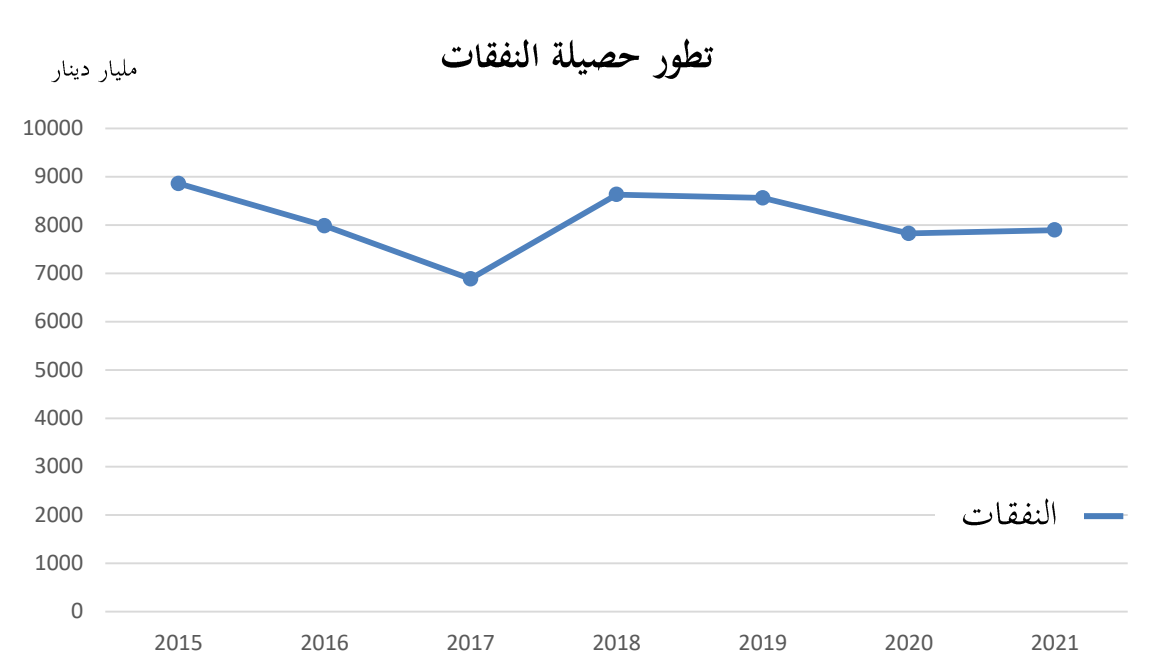

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على قوانين المالية من 2015-2021

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أهم التطورات التي عرفتها سياسة الانفاق في الجزائر وأهم نقاط الزيادة والنقصان للنفقات العامة خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ حدوث ارتفاع في مستوى الانفاق العام في الجزائر، وهذا يعود إلى الارتفاع المسجل في أسعار البترول وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر أهم مصدر للايرادات العامة للدولة، إذ يمكننا تحليل تطور الانفاق العام عبر مراحل التالية:

المرحلة الأولى: من سنة 2015 إلى سنة 2017:

في هذه السنوات تبنت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث غطى العمليات الاستثمارية العمومية، وتميزت هذه الفترة بتراجع مداخيل الجزائر وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تجميد كل العمليات التي لم تطبق وغلق كافة صناديق التخصيص وجعلها ضمن صندوق واحد لتبلغ النفقات في سنة 2017 مبلغا 6883 مليار دج.

المرحلة الثانية: من سنة 2018 إلى سنة 2019:

أما في سنة 2018 قدر مبلغ النفقات 8627 مليار دج ليصل في سنة 2019 إلى مبلغ 8557 مليار دج، في هذه السنة عرفت الجزائر أزمة اقتصادية نتج عنها عجز مالي وتدهور اقتصادي الأمر الذي أدى إلى البحث عن سياسة انفاقية، حيث خرج الشعب الجزائري في مسيرات بحثا عن التغيير.

المرحلة الثالثة: من سنة 2020 إلى سنة 2021:

انخفض الانفاق العام ليبلغ 7822 مليار دج في سنة 2020 ليصل لسنة 2021 إلى 7893 مليار دج وهذا راجع إلى الأثار الوبائية الناجمة عن فيروس كورونا بحيث معظم النفقات العامة توجهت إلى القطاع الصحي وكذا العائلات المعوزة والنشاطات والحرف التي تضررت من الحجر الصحي.

الشكل رقم 07: تطور الانفاق العام في الجزائر من 2015-2021

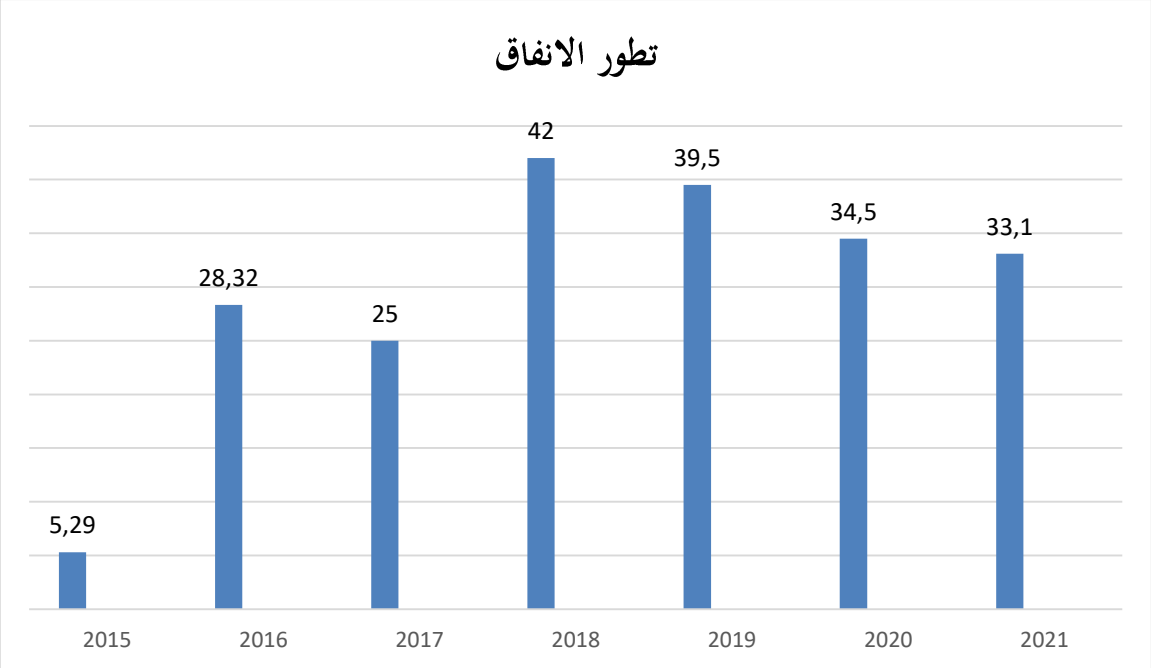

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على قوانين المالية من 2015 - 2021

المطلب الثاني: تحليل مسار نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر 2015-2021

توزع النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير والأخرى للتجهيز ومن خلال هذا النوع تم التطرق إلى تحليل تطور كل منهما خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2021.

جدول رقم 09: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من 2015-2021

النفقات العامة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التسيير (مليار دج)	4972	4807	4591	4584	4954	4863	4922
نفقات التجهيز (مليار دج)	3885	3167	2291	4043	3602	2940	2970

الشكل رقم 08: تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2015-2021

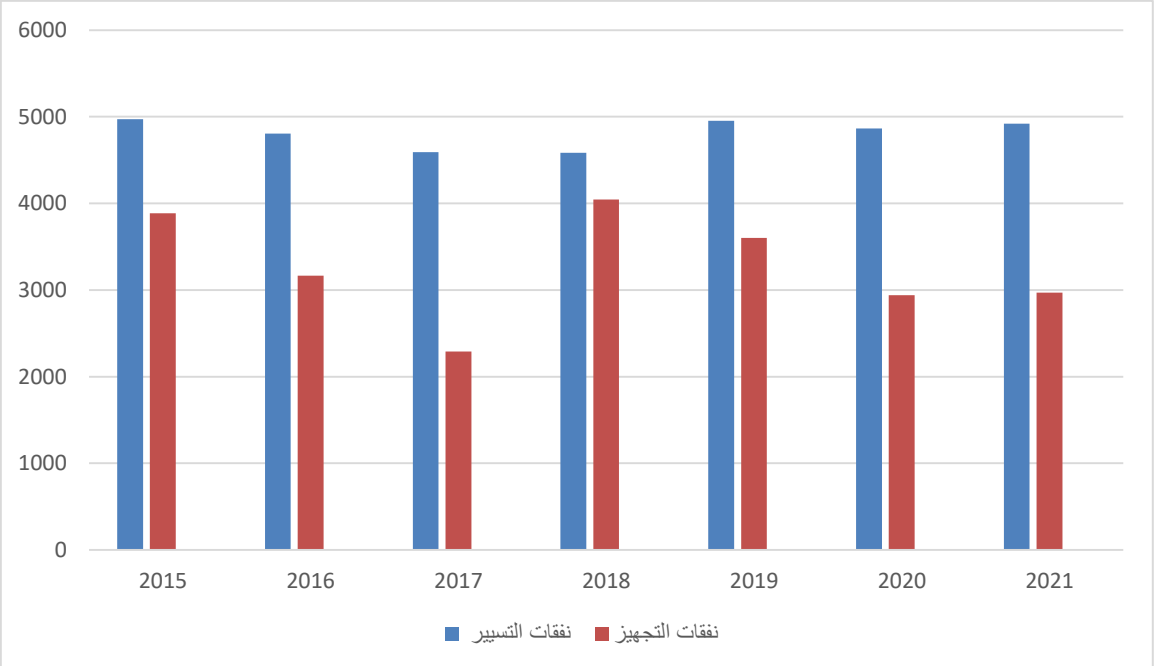

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير من 2015-2021

بعدما عرفنا التطور الإجمالي للنفقات العامة سوف نحاول التعرف إلى تطور النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات التسيير (النفقات الجارية) حيث عرفت الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2016 ارتفاعا جد معتبر في ميزانية التسيير مقارنة بالسنوات السابقة لترتفع سنة 2015 إلى 4972 مليار دج وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار البترول حيث شجع ذلك على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية، مراجعة الأجور، تقديم الإعانات وفتح مناصب شغل جديدة ويندرج هذا في سعي الدولة على تطوير الاقتصاد الجزائري أما في سنة 2016 بلغت نفقات التسيير بـــ 4807 مليار دج.

خلال السنتين 2017 و2018 انخفضت إلى 4591 مليار دج و4584 مليار دج على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عائدات البترول ودخول الجزائر في مرحلة التقشف.

أما في السنوات 2019 إلى غاية 2021 ركزت الدولة خلال هذه الفترة على إنشاء الطرقات والمرافق الإدارية والصحية الأمر الذي أدى إلى ظهور تذبذب في كل من نفقات التسيير والتجهيز حيث بلغت سنة 2019 4954 مليار دج لتخفض خلال سنة 2020 بـــ 4863 مليار دج ثم ترتفع إلى 4922 مليار دج سنة 2021.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز من 2015 إلى غاية 2021

تعتبر نفقات التجهيز من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية والتوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد حيث مع تطبيق المخطط الخماسي شهدت الجزائر ارتفاعا في نفقات التجهيز خلال 2015 لتبلغ 3885 مليار دج مقارنة بالسنوات السابقة، لتصل سنة 2016 إلى 3167 مليار دج.

أما في سنة 2017 انخفضت نفقات التجهيز إلى 2291 مليار دج بسبب تراجع سعر البترول، لكنها عادت للارتفاع سنة 2018 لتحقق أكبر قيمة بـــ 4043 مليار دج.

بلغت نفقات التجهيز سنة 2019 بـــ 3602 مليار دج لتنخفض خلال السنتين 2020 و 2021 إلى 2940 و 2970 مليار دج على التوالي وهذا يعود إلى جائحة كورونا.

المطلب الثالث: مساهمة الضرائب المباشرة والغير المباشرة في الانفاق العام خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2021

ابتداءا من سنة 2015 ظلت التعبئة متزايدة ومتنوعة لوسائل التمويل وتحسين مردودية الموارد العادية وترشيد النفقات العمومية وتحسين شروط تسيير التراخيص الميزانياتي أهدفا ذات أولوية التي يعتبر تحقيقها حاسما في تحسين تسيير المالية العمومية، حيث اعتمدت الجزائر على مجموعة من الضرائب لتمويل ميزانياتها ومحاولة منها لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للتمكن من التحرر من التبعية النفطية والجدول أدناه رقم 11 يبين أهم حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أما الجدول رقم 12 يبين مدى مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الانفاق العام.

الجدول رقم 10: حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال 2015 إلى غاية 2021

الوحدة بالمليار دج

السنوات / حواصل الضرائب	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021*	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حواصل الضرائب المباشرة	1035.126	43.85	1110.218	44.55	1207.672	45.37	1203.647	44.36	1265.929	44.43	1204.511	23.24	1254.158	47.29
حواصل الضرائب غير المباشرة	1.501	0.06	6.612	0.27	4.277	0.16	4.181	0.15	5.230	0.18	6.193	0.12	29.618	1.11

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 المؤرخة في 2020/12/31 تقديرات سنة 2021 ص 58.

الجدول رقم 11: نسب مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الانفاق العام من 2015 إلى 2021

الوحدة بالمليار دج

السنوات / نسب المساهمة إلى الانفاق	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الانفاق العام	8858	7984	6883	8627	8557	7822	7893
نسب مساهمة الضرائب المباشرة للانفاق العام(%)	11.68	13.90	17.54	13.95	14.79	15.39	15.88
نسب مساهمة الضرائب غير المباشرة للانفاق العام(%)	0.016	0.082	0.062	0.048	0.061	0.079	0.37

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية

الشكل رقم 09: نسب مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق العام في الجزائر 2015-2021

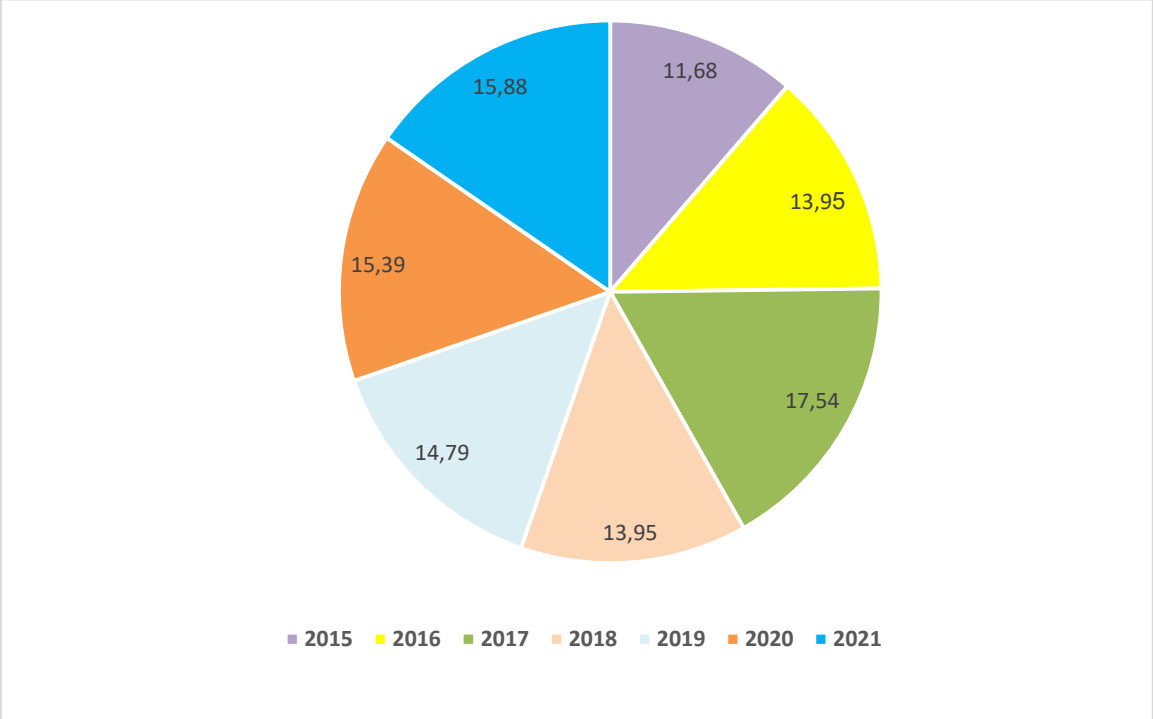

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على الوكالة المحاسبية المركزية

حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومدى مساهمتها في الانفاق العام من 2015 إلى 2021

أولا: حواصل الضرائب المباشرة ومدى مساهمتها في الانفاق العام من 2015 إلى 2021

بلغت الإيرادات الضريبية المباشرة المنجزة سنة 2015 مقدار 1035.126 مليار دج وهي تتكون أساسا من حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 66.24% وحاصل الضرائب على أرباح الشركات بنسبة 32.37% ومن حاصل الضريبة الجزافية الوحيدة التي لا تتعدى نسبتها 1.13% حيث سجلت نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الانفاق بـــ 11.68%.

أما في سنة 2016 وصل مجموع الإيرادات المنجزة بـــ 1110.218 مليار دج التي عرفت مقارنة بسنة 2015 زيادة بمعدل 7.25% أي بزيادة 75.092 مليار دج مقابل ارتفاع في نسبة مساهمة ضرائب المباشرة في النفقات العامة والمسجلة بـــ 13.90%، تليها سنة 2017 حيث بلغت الإيرادات من حاصل الضرائب المباشرة مبلغ قدره 1207.672 مليار دج وهو ما يمثل 37.80% من مجموع الايرادات الجبائية ، حيث ارتفعت هذه الايرادات ب 8.78% المقارنة بسنة 2016 لينخفض مبلغ النفقات العامة إلى 6883 مليار دج مقارنة بسنتين 2015، 2016 لتصل نسبة المساهمة إلى 17.54%.

أما في سنة 2018 بلغ حاصل الضرائب المباشرة المنجزة مبلغا قدره 1203.647 مليار دج وبنسبة 44.36% ليرتفع قيمة الانفاق العام إلى 8627 مليار دج وبنسبة منخفضة مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 13.95%، أما خلال سنة 2019 وصل مجموع حواصل الضرائب المباشرة إلى 1265.93 مليار دج أي بزيادة 62.282 + مليار دج وارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة إلى الانفاق العام بـــ 14.79%.

تليها سنة 2020 حيث ساهمت الضرائب المباشرة بـــ 1204.511 مليار دج ويعود هذا التراجع مقارنة بسنة 2019 إلى انخفاض حاصل الضريبة على أرباح الشركات بسبب إجراءات الحجر الصحي المختلفة التي وضعتها السلطات العمومية والتي تبلغ نسبتها 23.24% مع نسبة مساهماتها في الانفاق العام بنسبة 15.39% أما في سنة 2021 بلغت التقديرات من حواصل الضرائب المباشرة بـــ 1254.158 مليار دج وهي أكثر ارتفاعا مقارنة بإنجازات سنة 2020 وبنسبة قدرت بـــ 47.29% من مجموع الإيرادات الجبائية أما نسبة مساهماتها في الانفاق قدرت بـــ 15.88%.

ثانيا: حواصل الضرائب غير مباشرة ومدى مساهمتها في الانفاق العام من 2015 إلى 2021

سجل هذا الحاصل تحصيلات بمبلغ 1.501 مليار دج سنة 2015 ما يمثل نسبة جد ضئيلة بـــ 0.06% من مجموع الإيرادات الجبائية مع تسجيل انخفاض وصل 173.816 مليون دينار جزائري أي نقصان بنسبة 10.38% مقارنة بالسنوات السابقة، أما نسبة مساهمة الضرائب غير مباشرة في الانفاق العام بلغت 0.016% وهي نسبة أكثر انخفاضا أما في سنة 2016 شهدت تحصيلات الضرائب غير المباشرة ارتفاعا بمقدار 6.612 مليار دج مقارنة بسنة 2015 تقابلها نسبة 0.27 % أما نسبة مساهمتها في الانفاق بلغت 0.082 % في حين شهدت تحصيلات الضرائب غير المباشرة لسنة 2017 انخفاضا حادا بمعدل 35.31% ليصل إلى 4.277 مليار دج بنسبة 0.16% حيث يرتبط هذا الانخفاض بتراجع ناتج الحقوق والرسوم المختلفة بمعدل 47.35% بما يعادل نقصانا بقيمة 2.56 مليار دج، أما نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الانفاق بلغت 0.062% وهي نسبة ضئيلة، أما في سنة 2018 عرفت تحصيلات الضرائب غير المباشرة انخفاضا بمعدل 2.31% مسجلة بذلك استمرار في الانخفاض الذي عرفته خلال السنة السابقة بمعدل 35.31% مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 4.181 مليار دج بنسبة 0.15% أما نسبة مساهمتها في الانفاق شهدت انخفاضا مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 0.048% أما في سنة 2019 ارتفعت حصيلة الضرائب غير المباشرة بمبلغ 5.230 مليار دج بنسبة 0.18% أما نسبة مساهمتها في الانفاق شهدت انخفاضا ملحوظا في كل السنوات لتبلغ 0.061% وخلال سنة 2020 سجلت حواصل الضرائب غير مباشرة 6.193 مليار دج بنسبة 0.12% حيث يرجع نقص الإيرادات المحصلة في هذا السياق إلى انخفاض الحقوق المطبقة على مصنوعات المعادن الثمينة وانخفاض كمية المصنوعات المقدمة للضمان من قبل المصالح المختصة نتيجة منع استيراد الذهب أما نسبة مساهمتها في الانفاق بلغت 0.079% وهي نسبة جد ضئيلة.

أما في سنة 2021 بلغت التقديرات من حواصل الضرائب غير المباشرة بـــ 29.618 مليار دج وهي أكثر ارتفاعا مقارنة بإنجازات سنة 2020 وبنسبة قدرت بـــ 1.11% من مجموع الإيرادات الجبائية، أما نسبة مساهمتها في الانفاق قدرت بـــ 0.37%.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تحليلنا لمكانة الرسم على القيمة المضافة توصلنا الى أن TVA تمثل المتغير المستقل والذي يعتبر مصدر من مصادر تمويل ميزانية الدولة من خلاله يمكن أن يساهم في ايرادات الجباية العادية وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة.

ان الضريبة على القيمة المضافة تفرض على وعاء ضريبي واسع ولا تنتقل بطريقة متزايدة الى المستهلك النهائي مما يترتب على ذلك حياد الضريبة نحو الأسعار النسبية.

يمكن أن يكون الرسم على القيمة المضافة محفزا على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد لأن المنشأة لا تعفى من الضريبة حتى و لو خسرت.

في ظل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يكون استبعاد سلع الانتاجية من وعاء الضريبة أسهل من غيرها من الضرائب المباشرة.

خـــاتمة

إن قيام الدولة بوظائفها وأنشطتها المتعددة يقتضي منها الحصول على حجم كافي من الإيرادات وتنظيم عملية تحصيلها وفق سياسة مبسطة ومنظمة ومن الطبيعي ألا تعتمد الدولة على مصدر واحد للإيرادات مراعاة منها لدافعين أساسيين، فهي تعمل من جهة على ضمان مرونة إيراداتها وعلى الاحتفاظ بالقدرة على زيادتها بسهولة كلما دعت الحاجة لذلك، كما أنها تراعي من جهة أخرى اختلاف طبيعة الخدمات التي تؤديها، وضرورة تحديد أساليب ملائمة لكل منها لتحصيل أثمانها وتغطية تكاليفها، وعلى إثر ذلك تم إدخال نظام جبائي جديد وهو نظام الرسم على القيمة المضافة إذ تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، لذلك استأثرت الضرائب بالمقارنة مع غيرها من الموارد المالية للدولة الحديثة بإهتمام الباحثين في علم المالية الذين اجتهدوا في وضع القواعد والأصول العلمية التي ينبغي توافرها في الضريبة وقاموا بتحليل أثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للنفقات العامة فتعتبر الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة في سبيل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية عامة وترشيد نفقاتها خاصة بحكم أن الدولة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لذلك فهي تتسع عندما يزداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور إذ تلجأ الدولة للانفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العمومية وحسب رأينا لن يتحقق ذلك الا إذا توفرت العناصر التالية:

-توفير الوسائل الحديثة والمتطورة لمصالح الضريبة للقيام بوظائفها.

-مراجعة بعض الفراغات القانونية التي تمكن الأشخاص الغير النزهاء من التهرب الضريبي بشكل قانوني والتلاعب في التصريحات المقدمة لمصلحة الضرائب ذات الصلة بالرسم على القيمة المضافة (TVA).

-تسليط عقوبات صارمة على مخالفة القوانين خاصة فيما يخص الغش والتهرب الضريبي.

أما في الشطر الثاني من الناحية النظرية تم تسليط الضوء على النفقات العامة من خلال إعطاء مفاهيم عامة حولها، أنواعها والقواعد التي تحكمها وتقسيماتها، أسباب تزايدها والأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

-أما الجانب التطبيقي من الدراسة فيتم التطرق إلى تطور حصيلة الضرائب المباشرة والغير المباشرة بما فيها الرسم على القيمة المضافة ، تطور حصيلة الايرادات والنفقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2021 وهذا بهدف بيان دور TVA في تمويل الانفاق العام.

نتائج الدراسة:

وقد تم من خلال الدراسة التوصل إلى النتائج التالية:

- تساهم حصيلة الضرائب المباشرة بنسبة أكبر في تمويل الانفاق العام مقارنة بالضرائب غير المباشرة.

- عرفت النفقات العامة في الجزائر عدة تغيرات من سنة الى أخرى, حيث بلغت في سنة 2015 ب 8858 مليار دج لتنخفض بمقدار ضئيل سنة2018 لتبلغ 8627 مليار دج ثم تنخفض سنة 2021 لتصل الى 7893 مليار دج.

-فرض الرسم على القيمة المضافة TVA يؤدي إلى توسيع إيرادات الحكومة من خلال تكليف جميع الأشخاص بالمساهمة في الصندوق الوطني.

-الرسم على القيمة المضافة عنصر مهم في تمويل الانفاق العام.

-يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة فعالة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي.

-خفض الضرائب الغير مباشرة في الاقتصاد يؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الاجمالي.

- خفض الضريبة غير المباشرة يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الذي بدوره يحفز على النشاط الاقتصادي.

- عدم الشعور المكلف بها وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

- عدم استقرار معدل الرسم على القيمة المضافة وهذا راجع إلى التغيرات التي تحدث سواء تعلق الأمر بالتخفيض أو الرفع.

– تساهم حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي للرواتب والأجور بنسبة أكبر في تمويل النفقات العامة في الجزائر مقارنة بالضرائب المباشرة الأخرى.

اختيار صحة الفرضيات:

1. ثبت صحة الفرضية الأولى حيث تساهم حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الضرائب غير المباشرة بنسبة أكبر حيث بلغ المتوسط من سنة 2015 الى 2021 ب 22.42%.

2. من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية ثبت حصيلة الضرائب المباشرة تساهم بنسبة أكبر في تمويل الانفاق العام مقارنة بالضرائب غير المباشرة من سنة 2015 الى 2021 بمتوسط قدره 14.73%

الاقتراحات والتوصيات

إن عدم فعالية النظام الضريبي من الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي لذلك وجب الاهتمام والأخذ بالإجراءات التي تساهم في تحسين النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضرائب عن طريق صياغة التشريع الضريبي بطريقة سهلة وشفافة تسهل على المكلفين فهمه مع غلق الثغرات والمنافذ التي يمكن للمكلفين استغلالها في الغش والتهرب الضريبي.

– وضع نظام ضريبي يتناسب مع كل الطبقات الاجتماعية.

– تجميع كل أحكام الضرائب غير مباشرة في موسوعة واحدة سنويا حيث يمكن للجميع الاطلاع عليها

–الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يساهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة.

–استخدام أساليب عصرية من أجل نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

–السعي إلى تحقيق التوازن بين المكلف وإدارة الضرائب من خلال تكريس ضمانات أكثر فعالية في حق المكلف.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الرسم على القيمة المضافة ودورها في تمويل الانفاق العام من 2015-2021 تبين أن هنالك جوانب هامة للدراسة والبحث التي تكون أساسا للبحوث لاحقة أو مكملة لهذا الموضوع.

- تأثير الضرائب على الاقتصاد الوطني.
- التطور الضريبي في الجزائر.
- دور السياسة الضريبية في مكافحة البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-بن عمارة منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، ط 1، دار هومة، الجزائر،2011، ص21

-بوشاشي بوعلامة، **منير القانون**، دار هومة للطباعة النشر للتوزيع، الجزائر،2006، ص116

-خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبعيين والمعنويين-**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2006، ص124

-خلاصي رضا، **النظام الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبعيين والمعنويين-**، مرجع سبق ذكره، ص 124

-بن عمارة منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، دار هومة، الجزائر، سنة 2010، ص48

-جمال العشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية**، ط1، دار النشر متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص48

-عبد المنعم فوزي، **المالية والسياسة المالية**، الطبعة 4، دار النهضة العربية، لبنان،1992، ص40

-فلح حسين خلف، **المالية العامة-عالم الكتاب الحديث-**، الطبعة 1، جدار الكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص89

-إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص1

-علي خليل سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص89

-محمد خصاولة، **المالية العامة-النظرية والتطبيق-**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص49، ص50

-عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تقييمية-**، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص179

-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص52، ص53

-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة-الإيرادات العامة الميزانية العامة-**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص51

-عادل احمد حشيش، **اساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص80

-محمد الصغير بعلي ويسيري أبو العلا، **المالية العامة-النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص45، ص46، ص47

-محمد الصغير بعلي ويسيري أبو العلا، **المالية العامة-النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة-**، مرجع سبق ذكره، ص48

-محمد طاقة واخرون، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص54، ص55

-بليس شاوش بشير، **المالية العامة-المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري-**، الدار الجامعية، الجزائر، 2007، ص36

-محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص175

-محمد الصغير بعلي، **المالية العامة-النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**-مرجع سبق ذكره، ص32

-علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 211.10، المساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص58، ص59، ص60، ص61

-مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي-نظرية مالية للدولة السياسات المالية للنظام الرأسمالي -**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 1999، ص89، ص90، ص91، ص92، ص93

-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، 2011، دار العجلة، الأردن، ص93، ص94

-فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات لمالية العامة**، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص21

-عمر عبد الله بني ارشيد، **موسوعة الضرائب**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص18

-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص103

-خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرافعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2005، ص323، ص324

-سعيد عبد العزيز عتمان، **المالية العامة -مدخل تحليلي معاصر-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008، ص335

-خالد واصف الوزني، احمد حسين الرافعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص332، ص324

-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **السياسة الضريبة في ظل العولمة**، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص178، ص180

-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **السياسة الضريبة في ظل العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص16

-محمد عبد المنعم وآخرون، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص72

-محمد عبد المنعم وآخرون، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره،

-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص301

-محمد عمر أبو دوج، **ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص105

-علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص47

-نائل عبد الحافظ العوالمة، **الإدارة المالية-مدخل نظامي مقارن-**، الطبعة الرابعة، مركز أحمد ياسين، عمان الأردن، 2013، ص267

أطروحة الدكتوراه:

-ناصر مراد، **فعالية النظام الجبائي واشكالية التهرب-دراسة حالة الجزائر-**، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دكتورا غير منشورة، الجزائر، 2002

-أجري خيرة، مكي عمارية، **دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1991 2017-**، جامعة عبد حميد ابن باديس، أطروحة دكتورا غير منشورة، مستغانم، الجزائر، 2017، ص112

المذكرات ورسائل الماجيستر:

-عديلة كحل السنان، كريمة زعيمن، **اليات اخضاع المكلف الجزئي للرسم على القيمة المضافة- دراسة حالة مركز الضرائب ولاية جيجل-**، مذكرة مقدمة استكمالا للمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية محاسبية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص44، ص45

-قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات -دراسة ميدانية لبلدية بسكرة فترة 2000- 2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص70

-قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات -دراسة ميدانية لبلدية بسكرة فترة 2000- 2008**، مرجع سبق ذكره، ص71

-بشير خميرة، **العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014**، مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، 2015 2016، ص06

-عابد حنان، **محاسبة الرسم على القيمة المضافة TVA وفق النظام المحاسبي SCF وأثارها على المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج ماستر، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ابن خلدون تيارت-،2016، ص18

-عابد حنان، **محاسبة الرسم على القيمة المضافةTVA** وفق **النظام المحاسبي SCF واثارها على المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص19

-توهامي عائشة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ابن خلدون تيارت-، رسالة ماستر غير منشورة، تيارت، الجزائر، 2013، ص44

المجلات العلمية:

-سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية الدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14/العدد19، مخبر الأنظمة المالية ومصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، جامعة شلف، الجزائر، 2018، ص25

-سايح جبور علي، عزوز علي، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية الدولة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص256

المدخلات والملتقيات:

-بن يوب فاطمة، **دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق في الجزائر وسبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول البدائل التمويلية للإنفاق العام، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر،2017-2018، ص13، ص18

المحاضرات:

-محاضرة السابعة، **جباية المؤسسة**، موقع الانترنت،ELEARNING UNIV_BISKRA DZ :// HTTPS

الجرائد الرسمية:

-المديرية العامة للضرائب، قوانين الجبائية، منشورات الساحل، 2018، ص170

-المديرية العامة للضرائب، دليل الرسم على القيمة المضافة، منشورات الساحل، الجزائر، 2015، ص60

-الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة الجزائرية 2015 2021

-المديرية العامة لتقدير والسياسات الجزائرية 2015_2021

-وزارة المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2015 2021

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83 المؤرخة في 31/12/2020 تقديرات سنة 2021 ص58

مواقع الانترنت:

- لارا اسليم، **ماهو الفرق بين الضريبة والرسم**، نشر في 5 سبتمبر 2021، أخر تحديث 07 يناير 2023، -- موقع رواد،HTTPS:// ROUWWAD COM

HTTPS:// ELEARNING.UNIV_BISKRA DZ

ملخص:

تعتبر TVA تطورا ماليا هاما اد تشكل أحد اهم الموارد الفعالة للإيرادات الحكومية، هذه الوسيلة أحدثت مسارا عاما وظهرت كأداة فعالة لأي نظام ضريبي اقتصاديا واداريا، فهي اكبر ابتكار صريبي في القرن العشرين، وقد لجات مختلف الدول في اطار الإصلاح الضريبي والجزائر لا تختلف عن هذه الدول فرسمت سياستها الضريبية بما يتفق ومعطيات الظروف المستقبلية، ومن ثما شرعت في تطبيق رسم على القيمة المضافة اعتبارا من 01افريل 1992 وذلك من اجل رفع إيراداتها ومسايرة إصلاحات الاقتصادية عقب الازمة النفطية وتعزيز قدرات تمويل الانفاق العام فهو أداة من أدوات السياسة المالية والذي يعمل على توجيه النشاط الاقتصادي بغية رسم اثار إيجابية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق الرفاهية العامة، اذ تعد tva من اهم بدائل القطاع المحروقات في تمويل النفقات العامة، وذلك يرجع لنسبيتها الخاصة والتي تؤثر على جميع العمليات تقريبا ومرونتها فهي الية من الاليات التي تستعملها الدولة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من نتائج أهمها انه رغم الإصلاحات التي طبقت في الجزائر على النظام الضريبي وبالأخص الرسم على القيمة المضافة الا ان الإيرادات البترولية مستمرة في السيطرة على تمويل الانفاق العام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الرسم على القيمة المضافة، تمويل، الانفاق العام

Résumé

La TVA est considérée comme un développement financier important car l'un d'entre eux constitue une ressource efficace pour les recettes publiques. Cette méthode a créé une trajectoire générale et s'est imposée comme un outil efficace pour tout système de fiscalité économique et administrative. C'est la plus grande innovation fiscale du XXe siècle divers pays ont eu recours dans le cadre de la réforme fiscale et l'Algérie n'est pas différente de ces pays elle a donc dessiné sa politique fiscale conformément aux données des circonstances futures puis a procédé à l'application d'une redevance sur la valeur ajoutée à compter du 1 er avril1992. Ceci afin d'augmenter ses revenus et de suivre le rythme des réformes économiques suite à la crise pétrolière et de renforcer les capacités de financement des dépenses publiques. C'est un outil de politique budgétaire qui oriente l'activité économique afin d'en tirer des effets positifs pour l'avancement de l'économie. Et la réalisation du bien public cela est dû à sa relativité restreinte qui affecte presque toutes les opérations et a sa flexibilité car c'est l'un des mécanismes utilises par l'État pour faire avancer le développement économique.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont le plus important est que malgré les reformes mises en œuvre en Algérie sur le système fiscal notamment la tva les revenus pétroliers continuent des dépenses publiques en Algérie.